



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية

رقم السجادة: 116



شهادة مشاركة

يشهد رئيس الملتقى بأن: الدكتور، رابع بوحافعي: جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر
قد شارك بمداخلة موسومة: " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للدول النامية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة
(2000- 2019) " ضمن فعاليات الملتقى الوطني الافتراضي ذو الترتيم الدولي المعياري ISBN حول: ديناميكيات أسعار الصرف وآثارها
على استحداث التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، المنعقد يوم 11 سبتمبر 2021.

مدير المغرب

مدير الملتقى

11 سبتمبر

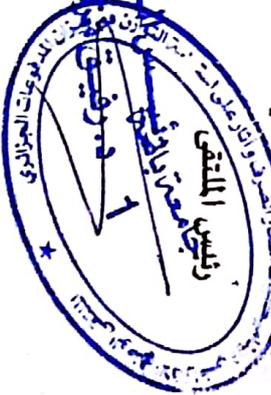
أ.د. / رشيد عماروني



عميد كلية الاقتصاد
والتجارية وعلوم التسيير
أ.د. / هاديون المصاوي



رئيس الملتقى





مخبر الدراسات
الاقتصادية المغاربية

جامعة باتنة 1



فرقة البحث الجامعي PRFU
(F02N01UN400120190004)



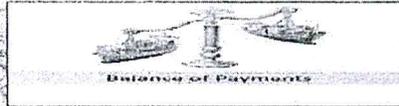
برنامج الملتقى الوطني الافتراضي

ديناميكيات أسعار الصرف وآثارها على استدامة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري

11 سبتمبر 2021

عبر تطبيق Google Meet

- الرئيس الشرفي للملتقى: أ. د. عبد السلام ضيف/ مدير جامعة باتنة 1
مدير الملتقى: أ. د. هارون الطاهر/ عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
رئيس الملتقى: د. رفيق مزاهدية
نائب رئيس الملتقى: د. رفيق نزاري
رئيس اللجنة العلمية: د. رشيد عدوان
منسق الملتقى: د. سامي مباركي * د. عبد الرزاق كبوط



9:30 – 9:00	تسجيل الحضور	
10:00 – 9:30	الكلمة الترحيبية ... والافتتاح الرسمي للملتقى	
	<ul style="list-style-type: none"> - كلمة رئيس الملتقى: د. رفيق مزاهدية - كلمة عميد الكلية: أ. د. هارون الطاهر - كلمة مدير الجامعة: أ. د. عبد السلام ضيف 	
11:30 – 10:00	الجلسة الافتتاحية: الاقتصاد الجزائري ... وسؤال التنمية رئيس الجلسة: أ. د. علاوة خلوط	
	<p style="text-align: right;">المشاركون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أ. د. هارون الطاهر، جامعة باتنة 1 - أ. د. سعدان شيايكي جامعة باتنة 3 - أ. د. محمد بن بوزيان، جامعة تلمسان - أ. د. بلقاسم زايري، جامعة وهران - د. كمال سي محمد، المركز الجامعي عين تموشنت - د. جمال بلخباط، جامعة باتنة 1 - د. عبد الرزاق كبوط، جامعة باتنة 1 	
15:45 – 13:00	الجلسة الأولى: مدخل إلى نظم وسياسات أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات في ظل الاقتصاد المفتوح رئيس الجلسة: أ. د. زموري مسعود/ مقرر الجلسة: د. سامي مباركي	
		
	التوقيت	عنوان البحث
13:15 – 13:00	الباحث/ الجامعة عبدالرزاق مدوري / باحث دائم / CREAD / الجزائر سامر مهيبيل/ باحث دائم / CREAD / الجزائر	تأثير اختيار أنظمة سعر الصرف على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي: دراسة تحليلية وتطبيقية
13:30 – 13:15	حسين بن الطاهر/ أ. ت. ع / خنشلة وليد بيبي/ أستاذ محاضر / خنشلة سمية هزيل/ دكتورة / خنشلة	أنظمة سعر الصرف وآثارها في إحداث توازن ميزان المدفوعات في ظل اقتصاد السوق
13:45 – 13:30	رشيدة جيدل / طالبة دكتوراه - بسكرة فاطمة رايس / طالبة دكتوراه - بسكرة	سياسات سعر الصرف و آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
14:00 – 13:45	الطاهر قانة/ أستاذ محاضر / باتنة 1 نجاح ميدني/ باحثة / باتنة 1	الدينار الذهبي ومشكلة عدم استقرار أسعار الصرف: دراسة وصفية تحليلية
14:15 – 14:00	مبارك قرقب/ أستاذ محاضر/ تامنغاست مريامة لكصاسي/ طالبة دكتوراه/ تامنغاست	مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات: حالة الجزائر
14:30 – 14:15	نبيلة باديس/ أستاذة محاضرة / خنشلة كريم زرمان/ أستاذ محاضر / خنشلة	أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية
14:45 – 14:30	السعيد حجال / أستاذ محاضر / خنشلة عبد المالك الزين / أستاذ محاضر / خنشلة	المعالجة المحاسبية لتغيرات أسعار الصرف وفق النظام المحاسبي المالي
15:00 – 14:45	محمد الطاهر دريوش/ أ. ت. ع / خنشلة عبد الجليل جباري / أستاذ محاضر / خنشلة حسام الدين خلف الله / أستاذ مشارك / خنشلة	مدخل إلى نظام وسياسات أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات في ظل الاقتصاد المفتوح
15:15 – 15:00	فاطمة جميمة/ طالبة دكتوراه / الأغواط	واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار: دراسة تحليلية (2000-2019)
15:45 – 15:15	مناقشة وتعليق	

التوقيت	الباحث/الجامعة	عنوان البحث
16:00 – 13:00	الجلسة الثانية: تشخيص وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، آليات التعديل وأنظمة الإنذار المبكر بأزمات ميزان المدفوعات الوطني رئيس الجلسة: أ. د. سهيل زغدود/ مقرر الجلسة: د. رفيق مزاهدية	
13:15 – 13:00	صابر بن معتوق / أستاذ محاضر / برج بوعربريج	قراءة تشخيصية تحليلية لوضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)
13:30 – 13:15	نادية العقون/ أستاذ محاضر / باتنة 1	دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بأزمات ميزان المدفوعات: حالة الجزائر
13:45 – 13:30	محمد قلي / أستاذ محاضر / بومرداس	أنظمة الإنذار المبكر بالأزمات المالية ودورها في رصد أزمات موازين المدفوعات: حوصلة للدراسات النظرية والتطبيقية
14:00 – 13:45	رضا بركات / طالب دكتوراه / باتنة 1 أسامه العطاوي/ طالب دكتوراه / باتنة 1	أثر تخفيض سعر الصرف كآلية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات: دراسة قياسية
14:15 – 14:00	عبد الحميد مرغيت/ أستاذ محاضر / جيجل الطاهر جليلي/ أستاذ محاضر / جيجل	سعر الصرف كأداة لامتصاص الصدمات الخارجية في الاقتصاديات النفطية: دراسة حالة الجزائر (2014-2019)
14:30 – 14:15	رفيق مزاهدية/ أستاذ محاضر / خنشلة	قراءة في تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2009 – 2020: تحليل استراتيجي للقيود والخيارات
14:45 – 14:30	رابح بحشاشي/ أستاذ محاضر / باتنة 1	أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للدول النامية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2019)
15:00 – 14:45	بشير هارون/ طالب دكتوراه / باتنة 1 جلال بوشارب/ طالب دكتوراه / باتنة 1	نموذج النمو المقيد لميزان المدفوعات: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2019
15:15 – 15:00	محمد مرابط / دكتور / جيجل عمران بوريب / أستاذ / جيجل	تشخيص لمحددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995-2019)
15:30 – 15:15	نورالدين عبدالقادر/ دكتور / أفلو	أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية للفترة: 1990-2019
16:00 – 15:30	مناقشة وتعقيب	
16:15 – 13:00	الجلسة الثالثة: مقاربات صرف الدينار الجزائري، إدارة احتياطي الصرف، وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الوطني رئيس الجلسة: د. عبد الرزاق كبوط/ مقرر الجلسة: د ميلود بوعبيد	
التوقيت	الباحث (ة) / الجامعة	عنوان البحث
13:15 – 13:00	حسيبة مداني/ أستاذة محاضرة / برج بوعربريج فتيحة ميزارشي/ أستاذة محاضرة / سطيف 1	مدى استجابة الأسعار المحلية للتغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2019): دراسة تحليلية قياسية
13:30 – 13:15	عادل مختاري / طالب دكتوراه / المسيلة امحمد بن البار/ أستاذ محاضر / المسيلة د. ميلود بوعبيد/ أستاذ محاضر / باتنة 1	قياس انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2019
13:45 – 13:30	حنان تلمساني / أستاذة محاضرة / تلمسان شهيناز بدرابي/ أستاذة محاضرة / تلمسان	انتقال أثر التغير في سعر الصرف الحقيقي من ميزان المدفوعات إلى النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1995-2019
14:00 – 13:45	فؤاد مجناح / طالب دكتوراه / الجلفة النوري حاشي/ أستاذ محاضر / الجلفة	دراسة قياسية لأثر سعر الصرف ومحدداته على ميزان المدفوعات الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
14:15 – 14:00	صلاح الدين سوالم/ أستاذ محاضر / سوق أهراس	تداعيات انهيار أسعار النفط على كفاية احتياطات الصرف الأجنبي في الدول النامية- حالة الجزائر

14:30 – 14:15	إيمان عساس / أستاذة محاضرة / سطيف 1	نمذجة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر: دراسة كمية للفترة 1994-2019
14:45 – 14:30	ابتسام سماري / أستاذة محاضرة / سطيف 1 سليمة حشايشي / أستاذة محاضرة / سطيف 1	إدارة احتياطات الصرف الأجنبية: بين تكلفة الحياة وخيارات التوظيف – دراسة حالة الجزائر
15:00 – 14:45	بناصر جبارة / أستاذ محاضر / المدينة لعلوي أحمد خير الدين / طالب دكتوراه / المدينة	أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2019)
15:15 – 15:00	نجية جلي / طالبة دكتوراه / تلمسان مريم بن يحيى / طالبة دكتوراه / تلمسان	دراسة قياسية لسعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1996-2018
15:30 – 15:15	كمال ديب / أستاذ محاضر / مركز الجامعي تيبازة وائل رزقي / طالب دكتوراه / تيبازة هارون الرشيد بوخرياش / طالب دكتوراه / باتنة 1	مدى استجابة القطاع الحقيقي والمستوى العام للأسعار لصدمة سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2018) باستعمال نموذج VAR
15:45 – 15:30	يوسف فيلاي / طالب دكتوراه / تلمسان	أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL خلال الفترة (1990-2019)
16:15 – 15:45	مناقشة وتعقيب	
16:15 – 13:00	الجلسة الرابعة: واقع التجارة الخارجية الجزائرية ومعضلة سوق الصرف الموازية (السوداء) رئيس الجلسة: د. رفيق نزاري / مقرر الجلسة: د. رايح بحشاشي	
التوقيت	الباحث / الجامعة	عنوان البحث
13:15 – 13:00	أميرة بحري / أستاذة محاضرة / باتنة 1 إكرام مرعوش / أستاذة محاضرة / باتنة 1	واقع التجارة الخارجية في الجزائر وتأثيرها بأسعار الصرف: دراسة تحليلية
13:30 – 13:15	إيمان سعودي / أستاذة محاضرة / سطيف 1	أثر السياسات التجارية على توازن ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000 – 2018
13:45 – 13:30	ياسين مصطفي / أستاذ محاضر / سطيف 1 فاروق سحنون / أستاذ محاضر / سطيف 1	استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين الواردات وميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2000-2018
14:00 – 13:45	رفيق نزاري / أستاذ محاضر / خنشلة زغدود سهيل / أستاذ محاضر / باتنة 1	أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر بداية الألفية الثالثة
14:15 – 14:00	محمد كويسبي / أستاذ محاضر / ورقلة سليم بن رحمون / أستاذ محاضر / بسكرة الصديق رحابي / طالب دكتوراه / سوق اهراس	واقع سوق الصرف الموازي في الجزائر
14:30 – 14:15	صباح بلقيوم / أ. ت. ع / خنشلة سورية زرقين / أستاذة محاضرة / خنشلة	قراءة تحليلية مقارنة لأثر الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2008-2020)
14:45 – 14:30	وافية تجاني / أستاذة محاضرة / باتنة 1	الشراكة الأورو-متوسطية كنموذج لتنوع التجارة الخارجية الجزائرية
15:00 – 14:45	ليليا بن منصور / أ. ت. ع / خنشلة سليم بوقنة / أستاذ محاضر / جامعة باتنة 1 صفية جباري / باحثة	محاولة قياسية لدراسة أثر تقلبات سعر الصرف الرسمي على واردات السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2019
15:15 – 15:00	سامية مقعاش / أستاذة محاضرة / باتنة 1 سامي مباركي / أستاذ محاضر / باتنة 1	اختبار علاقة الارتباط بين سياسة سعر الصرف والتجارة الخارجية للجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1995 – 2019
15:30 – 15:15	Souhila BOUHMIDI / doctorante / Oran 2	La transmission de variation du taux de change sur l'inflation en Algérie : Estimation économétrique

15:45 – 15:30	شرف الدين زديرة/ أستاذ محاضر/أ/ خنشلة حفيزة شخاب / طالبة دكتوراه / خنشلة	التجربة الألمانية في تداول البيتكوين
16:15 – 15:45	مناقشة وتعقيب	
15:45 – 13:00	الجلسة الخامسة: السياسة النقدية والمالية وإدارة سعر الصرف في ظل التحرير المالي وإشكالية التضخم رئيس الجلسة: د. جمال بلخياط/ مقرر الجلسة: د. بلقاسم سرايري	
التوقيت	الباحث/ الجامعة	عنوان البحث
13:15 – 13:00	سليم قط/ أستاذ محاضر / بسكرة عبد الوافي بولوين/ أستاذ محاضر / سعيدة سميحة بوحفص/ أستاذة محاضرة / خنشلة	الأثار الاقتصادية لكل من السياستين النقدية والمالية على سعر صرف الدينار في ظل الواقع الربعي للاقتصاد الجزائري
13:30 – 13:15	آمال بوسمينة/ أستاذة محاضرة/ أم البواقي وسام مويسي / طالبة دكتوراه / أم البواقي	سياسة استهداف التضخم كتوجه حديث للسياسة النقدية في الجزائر
13:45 – 13:30	محسن حمريط/ أستاذ محاضر / خنشلة	اختبار الاستقرار الهيكلي والتكامل المتزامن لمتغيري سعر الصرف والتضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1981-2017
14:00 – 13:45	آمال طوير / طالبة دكتوراه/ الأغواط عبد الجبار مختاري / أستاذ محاضر / الأغواط	دراسة العلاقة القياسية لسعر الصرف بسعر الفائدة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018
14:15 – 14:00	بشرى محفوظ/ طالب دكتوراه / عنابة محمد زكرياء بن معزوز / أستاذ محاضر / عنابة	تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار الجزائري: مقارنة قياسية
14:30 – 14:15	ميسم أنفال بوتبينة/ طالبة دكتوراه/ أم البواقي أميرة علويط/ طالبة دكتوراه/ خميس مليانة	التضخم وانعكاساته على التنافسية في ظل سياسة تخفيض العملة- الإيوان نموذجاً -
14:45 – 14:30	Assia ATIL/ doctorante/ Guelma Meriem KOUADRIA / doctorante/ Annaba	The Role of Monetary Policy and Exchange Rate in Inflation Volatility: Empirical Evidence From Algeria during the Period 2001-2018
15:00 – 14:45	مريم كلاش / طالبة دكتوراه/ سوق أهراس أحلام فراح / طالبة دكتوراه / سوق أهراس	أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على مرونة الكتلة النقدية في ظل السياسة النقدية والمالية- حالة الجزائر للفترة 2000-2019
15:15 – 15:00	- سارة قاسم/ باحثة جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ ماليزيا - HANIM BT HJ MISBAH - ABDULLAH MOHAMMED AHMED AYEDH جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ ماليزيا	دور نموذج دورة الأعمال الحقيقية RBC في تحليل التقلبات الاقتصادية
15:45 – 15:15	مناقشة وتعقيب	
16:45 – 16:15	اختتام فعاليات الملتقى وتلاوة التوصيات د. رفيق نزاري/ نائب رئيس الملتقى	

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من (2000-2019)

إعداد: الدكتور/ بحشاشي رابح¹

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة-1 الحاج لخضر الجزائر

الهاتف: +213.551.667.724

البريد الإلكتروني: Rabah.behchachi@univ-batna.dz

ORCID : 0000-0002-1817-9913

- ملخص الدراسة

إن الكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر وقعت في مصيدة سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملية الاستيراد فهذا يعكس خللا هيكليا في السياسة الاقتصادية للدول النامية، وفي ظل هذا الواقع تبقى الدول النامية وهيئة تقلبات سعر صرف عملتها المحلية مقابل الدولار أو اليورو والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة قد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح وذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي بعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها.

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي:

- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مساندة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء مستوى الاقتصاد من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.
- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي- يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

The effect of exchange rate fluctuations on the trade balance of developing countries: A case study for the period from (2000-2019)

About the Search:

Many developing countries, including Algeria, have fallen into a trap of the national currency exchange rate against the currencies in which the prices of imports and exports are evaluated. The exporting country benefits from a weak currency because it sells at a cheaper price, and the importing country benefits from a strong currency because it buys at a cheaper price. Export

¹ د. رابح بحشاشي أستاذ محاضر "أ" بقسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة-1 الجزائر متحصل على شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاقتصاد تخصص إقتصاد وإدارة - جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة- الجزائر، أستاذ مشارك في كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة باتنة 1، وفي كلية الشريعة والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، وفي جامعة التكوين المتواصل مركز باتنة، رئيس فرقة بحث بمخبر الطاقات المتجددة وتمويل المناطق النائية، رئيس مشروع بحث في إطار PRFU بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير وترقية الصناعة الغذائية الزراعية في الجزائر، مساعد رئيس قسم علوم التسيير، تم نشر عدد الدراسات في مجالات علمية محكمة جزائرية ودولية، وعدد المداخلات مشارك بها في ملتقيات، ومؤتمرات علمية دولية و وطنية، شغل رتبة مفتش رئيسي بوزارة المالية الجزائرية منذ سنة 1997 إلى غاية 2007، حيث مارس مهام التفتيش والرقابة للمصالح الخارجية لمديرية أملاك الدولة والحفظ العقار لناحية قسنطينة.

capabilities in the import process, this reflects a structural defect in the economic policy of developing countries, and in light of this reality, developing countries remain and the body of the fluctuations of the exchange rate of their local currency against the dollar or the euro, which is affected by the balance of trade balance and the balance of payments in general.

We have tried, through our study, to answer the question raised by relying on a methodology that enabled us to understand this balance, identify defects in it and try to remedy it through the exchange rate policy, which has been used by many countries, and the policy of reduction as an administrative discretion of exchange rates was the most solution. Attracted by developing countries, which, after the deficit in the balance of payments, have an advantage.

Study Results:

Among the most important results obtained from this study are the following:

- The Algerian dinar exchange system has witnessed several developments aimed at keeping pace with the dynamics of the international monetary system and local economic decisions, all in order to raise the level of performance of the economy level in order to achieve a balance in the balance of payments.

- The dependence of the Algerian economy primarily on hydrocarbons - petroleum and natural gas - makes it a hostage to fluctuations in world oil prices.

مقدمة

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، بإشتماله على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وكذا تدفقات وحركية رؤوس الأموال، وتتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة ذلك لعدم توفر عملة دولية موحدة يتم على أساسها التبادل، خاصة بعد أن تم التخلي عن قاعدة الذهب مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد تسيا وفق متغيرة عرفت بسعر صرف العملة ويختلف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي في أن الأول يتم بعملات أجنبية في حين أن التبادل الداخلي يتم تسويته بالعملة الوطنية، وبسبب هذا الاختلاف برزت مشكلة نقدية مصدرها تباين قيم العملات، أدت ظهور سعر الصرف الذي يهتم بمسألة تحويل وصرف العملات بأسعار مختلفة كثير من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة عملتها المحلية في إطار تطبيق سياسة الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وأعطت دفعة قوية لاقتصادها من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، وهي فجوة تحتمل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز والتوازن وتراجع الميزان التجاري بعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، إلا أن الكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر وقعت في مصيدة سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملية الاستيراد فهذا يعكس خللا هيكليا في السياسة الاقتصادية للدول النامية، وفي ظل هذا الواقع تبقى الدول النامية وهيئة تقلبات سعر صرف عملتها المحلية مقابل الدولار أو اليورو والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك سوق الدول النامية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد وتكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو اعتماد الصادرات على منتج واحد، مما يترتب عنه صعوبة اختبار سياسة سعر الصرف الملائمة للواجب أن تتبعها الدول النامية حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

- إشكالية الدراسة:

بناء على التقديم السابق يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي : ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من (2000-2019) ؟ وتندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو واقع واتجاهات سعر الصرف في الجزائر؟
- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان التجاري ؟
- ما هي تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات؟
- فرضيات الدراسة:

تقتضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات في المدى الطويل، وعليه تفترض الدراسة ما يلي :

بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية.

- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

- محاولة دراسة وتحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور قياسي اقتصادي مع محاولة إبراز أهمية المتغيرة سعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزان التجاري الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة وأبرز العناصر المساهمة في التكامل الاقتصادي الدولي.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسة التي تحدث في السوق العالمي .

- أسباب اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار الموضوع للحرص على دراسة وفهم الصرف العملة في الجزائر وأثره على الميزان التجاري وكذا معرفة كيفية اتخاذ قرار سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتسوية العجز في الميزان التجاري وأثره على المستوى العام للأسعار، وتنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد الكلي وعلاقته بموضوع الاقتصاد القياسي الكمي .

- منهجية الدراسة :

المعالجة هذا الموضوع استخدم المنهج الوصفي التحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع فالمنهج الوصفي يسمح بفهم ظاهرة تقلبات سعر الصرف وكيفية قياسها والمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر عليها من خلال استخدام الأساليب الإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصادية وسعر الصرف، أما المنهج التحليلي فيسمح بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

- حدود الدراسة :

حددت الدراسة في اطار مكاني وزماني ، حيث حصرت الدراسة في الجزائر بإعتبارها عينة عن باقي الدول النامية، قصد ابراز التأثيرات التي تحدثها تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، أما فترة الدراسة فقد شملت الفترة الزمنية من 2000 إلى 2016 ، حيث تستدعي الدراسة الأخذ بوضعية ميزان التجاري خلال نفس الفترات التي عرف فيها سعر صرف الدينار تقلبات.

- هيكل الدراسة :

تطلب إتمام الدراسة والإجابة على إشكاليتهما، والوصول إلى تحقيق أهدافها بإتباع الهيكل التالي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.
- المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف ومعالجة الخلل في الميزان التجاري.

- المبحث الثالث : تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

- المبحث الرابع: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)
2- مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير حقوق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل التضخم وأسعار الفائدة قد تسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية، وبالتالي على الاقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات والواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

1-2- مفهوم وأنواع سعر الصرف

تسهل عملية تبادل العملات قيام وتطور المعاملات الاقتصادية، والتي تتم وفق معدل للتبادل يتحدد وفق العرض والطلب وأما بتدخل السلطات النقدية ويتحكم في تحديده متغيرات اقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة. حيث يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات (قدي، عبد المجيد، 2004، ص 103)، كما يعرف بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فعالية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات (شمعون شمعون، 1994، ص 139).

2-2- أشكال سعر الصرف

كون سعر الصرف هو عملة من العملات ويتأثر بتلاقي العرض والطلب وعليه فإننا نميز بين عدة أشكال من سعر الصرف.

1-2-2-1- سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض كما ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. وسعر الصرف الاسمي بطريقتين:

1-2-2-1-1- التسعير المباشر (التسعير في حالة المؤكد): وهو سعر الصرف الذي يعبر عن العلاقة التالية: هو عدد

الوحدات النقدية الأجنبية الممكن الحصول عليها من خلال وحدة نقدية محلية.

1-2-2-1-2- التسعير غير المباشر (التسعير في حالة عدم المباشر): هو سعر الصرف الذي يعبر عن العلاقة التالية:

عدد الوحدات النقدية المحلية الواجب تقديمها للحصول على وحدة من العملة الأجنبية

1-2-2-2- سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قرارهم حسب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

$$er = ep/p^*$$

حيث أن:

ep: سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية.

p*: سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

er: سعر الصرف الحقيقي.

3-2-2- سعر الصرف الفعلي الإسمي

يعبر عنه بسعر الصرف الإسمي المتعدد أي سعر الصرف الإسمي في حالة المتاجر مع مجموعة من الدولة، ويعبر عنه بالصيغة التالية

$$\sum_{i=1}^1 = w(i) \cdot e(i) \pi e \dots$$

4-2-2- سعر الصرف الحقيقي الفعلي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على ثنائية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، أي مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية وبحسب ثمن تأجيل التسليم أو تكلفة فترة الانتظار على أساس أسعار الفائدة على العملات بين السوق الوطني وسوق الصرف الدولي قصير الأجل.

3-2- أنواع أسعار الصرف

ينقسم سعر الصرف إلى نوعين هما:

1-3-2- سعر الصرف العاجل الفوري

ويعرف باسم كامبيو الاطلاع، حيث تستحق الديون أو الأوراق التجارية المسحوبة بالنسبة للدائن أو المرسله بالنسبة للمدين بمجرد الإطلاع أي فورا، أي أنه يتم استبدال العملة في الحال.

2-3-2- سعر الصرف الأجل

وهو السوق الذي تتم فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلا واستحقاق العقود الأجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية وهي المدة شهر وشهرين وثلاث أشهر وستة أشهر وسنة والعمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولاً وسوقها دائما نشطة وعميقة أما العقود التي تزيد عن ذلك أي لمدة سنة في أقل وسوقها خفيفة، وبحسب سعر الصرف الأجل على أساس سعر العاجل أو السائد وهو يعطي كما يلي:

سعر الصرف الأجل = سعر الصرف السائد + تكلفة فترة الانتظار.

4-2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية، إذ أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة أقل لغيرها، وعلى أساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

1-4-2- العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

1-1-4-2- التغير في قيمة الصادرات والواردات

فيما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات مستنتجة قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة وسيحمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف (سامي عفيفي حاتم، 2000، ص 207)

2-1-4-2- ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات

ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج، فانتقال رؤوس الأموال من دولة أو أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال. (علي سعد محمد ، 2011، ص 263)

3-1-4-2- كمية النقود

إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا قد يكون مفيدا للاقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات وبالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري.

4-1-4-2- أسعار الفائدة

وهنا يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج تستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة. (لحلو موسى بوخاري، 2010، ص 126)

5-1-4-2- سعر الخصم

يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف عن طريق تأثيره على سعر الفائدة، إذ أن زيادة سعر الخصم تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي ذلك إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم حيث ينتهي الأمر إلى انخفاض سعر الصرف.

وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الصرف على عكس سعر الفائدة المدين الذي تحصل عليه مقابل الإقراض وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج والصادرات وانخفاض الطلب عليها ومن ثم انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف. (علي سعد محمد ، 2011، ص 264)

6-1-4-2- التضخم

يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فمثلا حينما ترتفع قيمة عملة دولة بنسبة 10% في وقت يكون فيه المستوى العام للأسعار لدى الدول الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في الدولة سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية وأيضا تستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الاستيراد من سلع تلك الدولة وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية. (حمدي عبد العظيم، 1998، ص 52)

7-1-4-2- الدخل

ويمكن التمييز بين التغير في مستويات الدخل المحلية والأجنبية كما يلي:

- التغيرات في مستويات الدخل المحلية

فلو تغيرت الدخل المحلية، ولنفترض أنها ارتفعت فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل عام، ومن هذه السلع والخدمات ما هو مستورد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية (انخفاض سعر صرف العملة المحلية) وهذا بافتراض أن عرض العملة الأجنبية لم يتغير

- التغيرات في مستويات الدخل الأجنبية

8-1-4-2- نشاط البنوك المركزية

وذلك عندما تتدخل في السوق ببيع أو شراء الدعم قيمة العملة أو تخفيضها (لحلو موسى بوخاري، 2010، ص 126).

5-2- أنظمة سعر الصرف

إن النظام النقدي الدولي قد تطور بشكل كبير خلال سنوات التسعينات، فبينما أنشأت دول أوروبية اتخاذ تقدي وحاولت بعض الدول الناشئة تطبيق أنظمة صرف صارمة كالأرجنتين مثلا، فإن الكثير من الدول أجبرت على التخلي عن أنظمتها في أثناء مواجهتها الأزمات (الأزمات المكسيكية، الآسيوية، البرازيلية)، حيث كان هناك تحول (لدى العديد من الدول من نظام الربط وبصفة عامة بالدولار إلى التعويم ولو بصفة مؤقتة إن عملية اختيار نظام الصرف تأخذ أهمية كبيرة لدى الدول لما له من علاقة مع السياسات الاقتصادية المتبعة والتوازنات الكلية لهذه الدول، وكذلك تحدد أنظمة الصرف بشروط إندماج الاقتصاديات على المستوى الدولي، فما المقصود بنظام الصرف؟

"يمكن تعريف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، وبالتالي سلوك سعر الصرف" (amina lahreche revil, 1999, pp. 93-103)

ويمكن أساسا تقسيم نظم الصرف في العالم إلى نظم الاسعار الثابتة ونظم الاسعار المعومة، حيث لهذين القطبين عدة صور مختلفة سيتم التطرق إليها فيما بعد. وتاريخيا يمكن إجمال نظم الصرف التي تأخذ بها الدول في عدة نظم أساسية يرتبط كل نظام منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية.

2-1-5-2 أنظمة الصرف المتعارف عليها

5-2-1-1- نظام ثبات الصرف:

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية (يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب، حيث كان النقد على شكل مسكوكة من الذهب أي قطعة لها شكل معين ووزن وعتار محددان) (سامر بطرس جلدة ، 2008، ص 30) في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من عشرينات القرن الحالي. وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أن يتحقق سعر ثابت للعملة المختلفة بعضها ببعض (زينب حسين عوض الله، 2008، ص 44)

ومع ذلك فإن ثبات سعر الصرف وعدم تغيره لا يتحقق إلا بتوافر شرطين:

- أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة،
- أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، ولا كان هذان الشرطان لا يتحققان عملا فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا في دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عمالة من عملات الدول الأجنبية، أو ما يطلق عليه الكتاب قواعد لعبة الذهب".

2-1-5-2 نظام حرية الصرف

يعرف نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب، وقد عرفت الدول هذا النظام عقب خروج إنجلترا على قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931، وتلاها في ذلك كافة الدول وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية (Amina Lahréche Revil, 1999, p93-103)

"وتعتبر الدولة أنها على قاعدة الأوراق القانونية أو الإلزامية إذا خرجت عن قاعدة الذهب وهذا بإنهائها للعلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين الذهب والعملة الورقية، فلا علاقة هنا بين الإصدار النقدي الورقي والاحتياطات الذهبية للدولة بشكل مباشر وإنما يمكن أن تدرج العملة الذهبية المتوفرة للدولة ضمن موجودات جهازنا المصرفي كأى موجود آخر مئمن الغطاء النقدي للعملة (عجمي، هيل جميل الجنابي، رمزي ياسين، 2009، صفحة 51) فأساس هذا النظام هو أن النقود الورقية أصبحت تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة **التابعة** من القانون، وهناك يحق تمويلها إلى مالا يساويها من ذهب أو معدن آخر. (سامر بطرس جلدة ، 2008، ص 30).

أما عن سعر الصرف فيكون عرضة للتقلبات وفقا لقوى عرض وطلب الصرف الأجنبي، ولم يعد هنالك حدود عليا ودنيا تتحرك أسعارها كما هي الحال بالنسبة لحدي تصدير وإستيراد الذهب في ظل نظام الذهب. كما أن مستوى توازن سعر الصرف هو الذي تعادل عنده الكمية المطلوبة من العملية الوطنية مع الكمية المعروضة هنا" وقد تطرق جوستان كاسيل في نظريته الشهيرة نظرية تعادل القوى الشرائية" إلى تحديد سعر الصرف الثوري في ظل نظام الصرف المتقلب، حيث أظهر أن سعر الصرف التوازني بين عمليتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما

2-1-3- نظام الرقابة على الصرف

ثم توجهت معظم دول العالم إلى الأخذ بنظام الرقابة على الصرف بدلا من سعر الصرف الذي يتم تحديده وفقا لآلية السوق في ظل استخدام النقود الورقية. بعد التخلي عن قاعدة الذهب. ويعني هذا النظام إشراف الدولة وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي بيعا وشراء، وإنما تقوم الدولة ذاتها بذلك عن طريق تحديد التعامل بالصرف الأجنبي بالشكل الذي يحقق الأغراض والأهداف التي تتوخاها الدولة من مثل هذا التحديد (فليح حسن خلف، 2004، ص 79)، وفي هذا السياق يملئ الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتا وذلك على الرغم من المغلاة فيه. ومن بين الأسباب للأخذ بنظام الرقابة على الصرف:

- ما ولدته الأزمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن الماضي من آثار أدت إلى عجز موازين مدفوعات الدول والتي لم تنجح الوسائل الأخرى في علاج هذا العجز؛
- توجه العديد من الدول نحو الأخذ بالتخطيط الشامل في إدارة اقتصاداتها قد دعم الأخذ بهذا النظام؛
- نقص الأرصدة الذهبية لدى الدول التي يمكن أن تستخدم كأساس للعملة في ظل قاعدة الذهب قد أدى إلى التخلي عن القاعدة؛
- التقلبات الواسعة في أسعار الصرف الحرة، وما تؤدي إليه من آثار سلبية على الدول.
- ومن دوافع الدول لأتباع هذا النظام مايلي:
- الحفاظ على استقرار سعر تعادل عملة الدولة والحفاظ عليها من أية ضغوط قد تتعرض لها من مصادر خارجية؛
- الحد من الواردات غير الضرورية وبالتالي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات (خاصة في البلدان النامية)؛
- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وخاصة إذا كانت الدولة صاحبة العملة مثقلة بالتزامات تجاه العالم الخارجي؛
- هدف مالي يتمثل في تحقيق إيرادات خزانة الدولة، وهذا بالحصول على فروق أسعار الصرف (الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع)؛
- تضيق خطر أزمة الصرف؛
- ومع هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار كل حدود سياسة الرقابة على الصرف

2-1-4- نظام استقرار أسعار الصرف:

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى اتفاق بريتون وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار الصرف. وفي الواقع، فقد اعتمد هذا النظام على القاعدتين النقديتين المذكورتين سابقا نظام ثبات أسعار الصرف (قاعدة الذهب) ونظام حرية الصرف (قاعدة العملات الورقية). فالنظام الذي أتبع يتلخص جوهره في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار تعادل العملات، خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن مع إمكانية تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت إلى هذا ضرورة علاج الإحتلال في ميزان المدفوعات بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف. وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها، مع وجود الحرية المطلقة

لها في إتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق التطبيق الفعلي لهذا السعر فوق أراضها بشرط أن تكون متفقة مع أحكام الصندوق (زينب حسين عوض الله، 2008، ص 55-58)

وكنتيجة لنظام سعر التبادل، لم يسمح للدولة العضو في الصندوق بأن تترك سعر صرف عملتها عائما، لكن وجدت استثناءات، وقد سمح كذلك صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة كل عملة بحدود 10% من سعر التعادل الأصلي في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان مدفوعات العضو، وهذا بدون أخذ موافقته. لكن يجب على الدولة أن تأخذ موافقة الصندوق إذا كانت نسبة التخفيض المقترح تتجاوز 10%.

2-5-1-5- نظام أسعار الصرف المعمومة:

عقب الانتشار الواسع في إتباع قاعدة الذهب ولعدة سنوات لم يكن ينظر بالتقدير للأسعار المعمومة وفي أوائل القرن السابق كانت تستخدم أساسا كإجراء مؤقت أثناء الفترات التي كانت تتميز بعدم استقرار كبير. وعلى سبيل المثال فقد لجأت إليها ألمانيا في عام 1923 ومرة ثانية في الفترة 1929 - 1933 وحتى بداية السبعينيات من هذا القرن كانت الأسعار المعمومة تستخدم في حالات قليلة جدا باعتبارها سياسة دائمة.

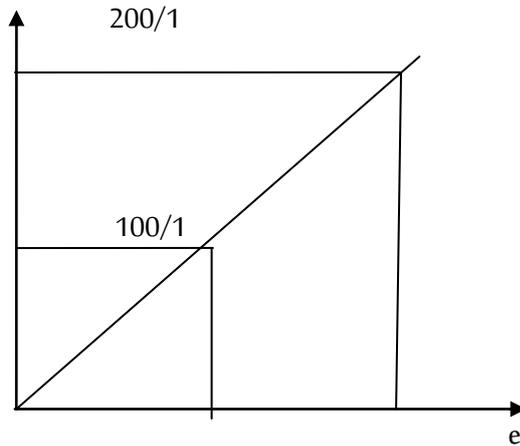
بعد ذلك مرت بالعالم فترة تفشت فيها الأزمة في أسواق النقد الأجنبي غيرت الوضع بطريقة ملحوظة وتضمنت الأزمة فشل المحاولات البريطانية عام 1966 في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني، وتلا ذلك فشل فرنسي مماثل مع الفرنك في عام 1969. وتضمنت الأزمة أيضا ضعف الدولار الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وأزمة البترول في عام 1973. في هذه الأجواء توالى اضطرابات كبيرة في أسواق النقد الأجنبي وأصبحت تحركات العملات بين الدول بغرض المضاربة ضخمة بدرجة يصعب معها التحكم في سعر الصرف عن طريق التدخل النقدي

ويمكن التعبير عن العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية

كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (01)، يبين العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية

$$P/p = D/F \text{ الأسعار النسبية}$$



100

200

المصدر: نشأة الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ياس للطباعة، عمان، ص 24.

فإذا افترضنا أن معدل الصرف أعلى أو أقل من مستوى توازن PPP فإن ذلك يخلق فرصا مربحة للاستفادة من فروق الأسعار، وخط 45° في الشكل أعلاه يعبر عن نظرية PPP حيث يتحدد معدل الصرف الديناري الجزائري كلية بنسبة الأسعار بين كل من فرنسا والجزائر فإذا تضاعف السعر في الجزائر فإن p/p سوف تتضاعف من $100DA/1Euro$ إلى $200DA/1Euro$.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أشكالاً مختلفة لنظرية PPP لتوقع مسار معدلات الصرف سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، ويتفق مؤيدو نظرية تعادل القوة الشرائية على إفتراض عام: "إن أي إنحراف لمعدل الصرف عن مستوى PPP تتكفل قوة السوق بإعادته مرة أخرى إلى مسار PPP في الأجل الطويل.

3- سياسات سعر الصرف ومعالجة الخلل في الميزان التجاري

ترتب عن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل وبذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها. هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

ويأتي هذا المبحث لدراسة دور سياسات سعر الصرف في معالجة الخلل في الميزان التجاري من خلال العناصر

التالية:

- أساسيات حول ميزان المدفوعات وميزان التجاري؛
- تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016

3-1- مفاهيم حول ميزان المدفوعات والميزان التجاري

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية ولهذا نحاول إبراز مفهوم وأهميته التي تعتمد عليها كل دولة في بعض قراراتها.

3-1-1- مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه "بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة" (هوشييار معروف، 2013، ص235)، كما يعتبر ميزان المدفوعات سجل لجمال المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالبا ماتكون لسنة واحدة (Antoire, 1996, p 5)، فحين يعرفه خبراء صندوق النقد الدولي على أنه "بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم، ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة"، فهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه (عبد الرحمان يسري أحمد، 2003، ص203)، وبناء على ما سبق يمكن القول أن " ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية، والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في دولة ما ونظرائهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويمكن التفريق بين المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين (محمد دويدار، 2003، ص39):

- ميزان المدفوعات الدولية: حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية، في حين أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة.

- ميزان المدفوعات المديونية: يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة.

يرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج، حيث تسجل وقفه كل معاملاته والذي يوضح أن كل عملية تتم مع الخارج فيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان

المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها مع الخارج

2-1-3- أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابلية ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف الخ
- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية
- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
- تقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماج في الاقتصاد الخارجي ، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة

3-1-3- مفهوم الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية، والمتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أنه هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري ، غير أنه لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية التنسية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان.

يمثل الميزان التجاري صافي الإيرادات والصادرات للدولة، حيث ان أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين ان أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية (عدنان نايف النعيمي، 2012، ص76)، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه «الميزان التجاري الدولي " في هذا البلد.

يضم الميزان إجمالي الصادرات والواردات من السلع التي تسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي ل (X - M)، مثلا على أن الصناعة قوة جيدة، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السليم والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري (عبد الرحمان يسري أحمد، 2003، ص203)، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأمامي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه ، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توقيف فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

3-1-4-4 توازن واختلال ميزان المدفوعات وطرق تسويته.

تطرقنا فيما سبق إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته، أما في هذا العنصر سنتناول الدراسة توازن واختلال ميزان المدفوعات وطرق تسويته.

3-1-4-1-1 التوازن في ميزان المدفوعات

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة ويقودنا الحديث عن توازن ميزان المدفوعات إلى الفصل بين نوعين من التوازنات هي التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي، التوازن المحاسبي ويقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بندا اصطناعي متعارف عليه بند "السهو والخط" تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي.

أما التوازن الاقتصادي ويقصد به الحالة التي تكافئ في ظلها لإيرادات التي تحصل عليه الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج (السيد محمد أحمد السريبي، 2009، ص 228-230) كما يستوجب توازن اقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات، وهي المعاملات المستقلة، وهي المعاملات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، وهذا ما تحققه من ربح أو من اشباع لمن يقوم بها، ومثال ذلك تصدير السلع واستيرادها، وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، وتبقي استثمارات أجنبية أو القيام بها. أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية والتي لا تتم لذاتها، وأنها تجري بالنظر إلى حالة أوضاع ميزان المدفوعات، والهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع المدين ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية المستقلة وحدها (محمد العربي شاكر، 2006، ص 94)

3-1-4-1-2 اختلال ميزان المدفوعات

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، فإذا تحقق عجزا أو فائضا يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لا بد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة إتخاذ إجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الأساسية في علاج هذا العجز. يتعرض ميزان المدفوعات لعدة اختلالات حيث تميز أنواع مختلفة ، اختلال عرضي ، اختلال موسمي ، اختلال دوري واختلال هيكل.

الاختلال العرضي ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالأفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد. أما الاختلال الموسمي ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.

فالاختلال الدوري يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد الراسمالي، حيث انه في فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الإنعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي

وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية.

الاختلال الهيكلي وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القوي من درجة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث أنه تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترة الأولى للتنمية في حين يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات إلى الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وبهذا فإن هذا الاختلال يكون نتيجة النمو طويل الأجل الذي يخضع له اقتصاد ما

يعود هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب من أهمها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية وهذا لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى تلك القطر، فإذا كان سعر صرف العملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع للقطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها وكذلك توجد أسباب هيكلية وتتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية وهيكل الناتج الوطني وينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد في مبادراتها على التركيز السلبي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية

3-4-1-3 طرق تسوية اختلال ميزان المدفوعات:

لأجل عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة ناتجة عن الاختلال في ميزان المدفوعات، فهناك طرق من أجل تسوية وتصحيح الاختلال من طرف تسوية اختلال ميزان المدفوعات وهذا التصحيح عن طريق آلية السوق حيث ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة منها النظام النقدي الدولي ليعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر وتأخذ هذه الطريقة ثلاثة أشكال:

- أولها التصحيح عن طريق آلية الأسعار: ويختص هذا الشكل بفترة قاعدة الذهب ويتطلب تطبيقها ثلاثة شروط أساسية ثبات أسعار الصرف، الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر ومرونة الأسعار والأجود أي حرية حركتهما، ففي حالة حدوث فائض فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب يرافقه زيادة في عرض النقود الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية، وسيترتب عن ذلك من جهة انخفاض صادرات القطر إلى الخارج، ومن جهة أخرى ارتفاع في إستيرادات القطر من الخارج، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى الميزان، أما في حالة حدوث جز ستكون العكس، وبهذا فإن البنك المركزي في حالة الفائض يقوم بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة (لارتفاع السيولة المحلية) مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج وبالتالي التخلص من الفائض المتاح لإعادة توازن الميزان، أما في حالة العجز فيقوم برفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل بهذا ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة توازن الميزان (عرفان تقي الدين ، 1999 ، 128.129)

- ثانيها التصحيح عن طريق آلية السوق: هو التصحيح عن طريق سعر الصرف وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية ويتطلب تطبيقها شرطان اتخاذ سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات التقنية، ففي حالة العجز في الميزان يكون القطر بحاجة إلى عملات أجنبية وبهذا تقوم بعرض العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، فزيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في هذه الأسواق، وبهذا سوف يزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراتها مع انخفاض إستيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، وفي حالة الفائض يحدث العكس،

- ثالثها التصحيح عن طريقة آلية السوق في التصحيح عن طريق الدخول وهي الآلية الذاتية المصاحبة للتحليل الكيندي والتركيز على التغيرات الكلية في التحليل الاقتصادي، وأهم شروطها ثبات أسعار الصرف، جمود الأسعار أي

ثباتها والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وهو تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، ففي حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات حيث تكون الصادرات أكبر من الواردات وهذا يترتب عنه زيادة الإنفاق المحلي وزيادة الدخل فترتفع الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن والعكس في حالة حدوث عجز. فتقوم السلطات المالية باستخدام السياسة النقدية لمعالجة هذا الخلل، ومن أهم أدوات هذه السياسة هي سعر الفائدة، حيث يتم خفض عرض النقد في التداول والذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي وهذا لانخفاض الإنفاق الاستثماري. وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال وهذا ما يؤدي إلى توازن الميزان

بالإضافة إلى الأشكال الثلاثة السابقة اعتمدت طريقة لغرض تفادي عيوب الأشكال السابقة، والتي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة خاصة من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة التي تؤثر على الموقف التجاري للبلد، حيث تزداد الصادرات وبالتالي سيؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم سيتأثر ميزان المدفوعات، حيث أن الإضافة التي قدمتها هذه الطريقة هو أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد تؤدي إلى الهدف المتوخى منها وهذا راجع لسبب أن نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية يتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد واستيراداته، أما السبب الآخر هو أن آثار عملية التخفيض على العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد وخاصة مدى القدرة الاستيعابية له (الامتصاص) أي على درجة التوظيف السائدة. حيث أن لكل هذه الأوضاع أثارها المختلفة على حالة ميزان المدفوعات.

أما الطريقة الثانية لتسوية اختلال ميزان المدفوعات هي طريقة تدخل السلطات العامة، في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني التي تتمثل في بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز، كذلك بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي واستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية وتشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن، وأخر إجراء هو استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح هذا الخلل. أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني هي اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة، بيع جزء من الاحتياطي الذهبي إلى الخارج وبيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

4- تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

قامت الجزائر بمحاولة تصحيح الاختلال الهيكلي الذي عصفت بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الخارجية، وإعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية، فكان موضوع سعر صرف الدينار الجزائري وزن قوي في ذلك، بهدف تحقيق نتائج إيجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها تحسين وضعية ميزان المدفوعات لذلك سيتم من خلال هذا المبحث القيام بما يلي :

- دراسة أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري؛
- دراسة أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان رأس المال؛
- دراسة أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان الكلي.

4-1- أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

سيتم تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، باعتباره أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة الانعكاسات التي طرأت في نظام الصرف على بنود الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وذلك من خلال تحليل وضعية البنود المكونة له (الصادرات، الواردات، والرصيد الكلي للميزان التجاري) خلال الفترة 2000-2016.

من خلال الجدول الإحصائي والبياني نوضح تطور عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة مقدمة ضمن التقرير الاقتصادي و النقدي في الجزائر من طرف بنك الجزائر سنة 2015، والذي ابرز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية في النقاط التالية:

- الصادرات: الملاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية خلال الفترة الممتدة من (2000-2008)، حيث بلغت عام 2002 مقدار 18 مليار دولار، لتواصل ارتفاعا وتسجل 46.38 مليار دولار سنة 2005 ، لتصل عام 2008 قيمة 78.59 مليار دولار. وفي سنة 2009 عرفت انخفاضا كبيرا حيث قدرت ب 45.18 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي وصلت إلى 62.2 دولار للبرميل وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري ، لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 72.88 مليار دولار سنة 2011 نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع حيث وصل سعر البرميل 112.9 دولار، فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائرية، فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة تحقق انخفاضا لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 4%، لتعود الصادرات بعدها للانخفاض التدريجي والمستمر إلى غاية سنة 2016 وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات وخاصة سنتي 2015 و 2016 سجل انخفاض كبير في حصيلة الصادرات الجزائرية، وصل إلى 34.56 مليار دولار سنة 2015 و 28.883 مليار دولار سنة 2016 بسبب تراجع أسعار البترول من 53.1 دولار سنة 2015 إلى 49 دولار والسبب بالدرجة الأولى راجع لمنافسة الغاز الصخري الأمريكي للنفط الجزائري، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 5% من الحصيلة الإجمالية للصادرات

- الواردات، في الفترة 2000-2014 عرفت قيمة الواردات الإجمالية تطورا ملموسا، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 ب 59.670 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط و مع بداية سنة 2000 قدر سعر البرميل ب 28.50 دولار مع التزايد المستمر في أسعار البترول ليصل إلى أقصى قيمة له تقدر ب 112.3 دولار للبرميل سنة 2011 ، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول الرئيسية التي تستورد منها الجزائر مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عقب تحولها للدولار. وكذا الحاجة لزيادة الاستيراد من المواد الأولية والسلع الرأسمالية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي التي تنفذها الحكومة لتعود للانخفاض من جديد سنتي 2015 و 2016 حيث قدرت سنة 2015 ب 52.649 مليار دولار وسنة 2016 ب 46.727 مليار دولار ويعود السبب في ذلك لانخفاض سعر البترول الخام وانخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل ب 53.1 دولار سنة 2015 و 49 دولار سنة 2016 والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي، وكذا نتيجة للقيود الأخيرة التي بدأ يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد وحظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية إتبعا لسياسة التقشف، ونتيجة للفساد في بعض القنوات المالية للدولة و الاعتمادات الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات والأشخاص لتهريب العملة الصعبة للخارج والمضاربة في السوق السوداء دون دخول أي بضائع و سلع إلى السوق المحلي، قل عرض الواردات السلعية التي تشكل نسبة كبيرة من الطلب المحلي، أما علاقة سعر الصرف والواردات فالملاحظ من خلال البيانات أن هناك علاقة طردية بين الواردات وانخفاض قيمة سعر صرف الدينار

- الميزان التجاري: يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من البيان السابق حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

- سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طوال فترة (2000-2014) حيث حقق 21.65 مليار دولار لسنة 2006 ، مع انخفاض قليل للفائض سنة في سنة 2002 نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية **مثل وقود الكفانات والديزل**، ليصل هذا الفائض لأعلى قيمة له سنة 2008 و قدرت ب 40.596 و يرجع هذا الفائض أساسا للارتفاع

الذي عرفته الصادرات والذي وصل إلى 78.56 مليار دولار سنة 2008 عاكسة ارتفاع الطلب على الواردات سلع التجهيز في إطار الإنعاش الاقتصادي، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وزيادة حصة إنتاج الجزائر في منظمة الأوبك.

- في سنة 2009 أنخفض هذا الفائض بالنسبة للسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاد للارتفاع في الفترة 2010-2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من (2012-2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.32 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية-

- في سني 2015 و 2016 عرف الميزان التجاري رصييدا عاليا حيث سجل عجزا بقيمة 18.083 مليار دولار سنة 2015 ليستمر العجز إلى سنة 2016 حيث سجل رصييدا عاليا أيضا يقدر ب 17.844 مليار دولار، حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام ب 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 متنقلا بذلك إلى 49 مليار دولار للبرميل سنة 2016 في السوق الدولية، وثورة الغاز والنفط في الولايات المتحدة خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف **الحلو** المماثل في التوعية للنفط الصخري، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

يتضح كذلك من خلال البيان بنك الجزائر لنفس الفترة بأن انخفاض قيمة الدينار الجزائري جاءت بالنتائج التالية على الواردات و الصادرات:

- عدم استجابة الصادرات بسبب عدم مرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة فرغم إتباع الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة حسب نظرية المراتب لكن نلاحظ أن صادرات الجزائر النفطية وغير النفطية تتراجع **شوانيا**، إذن فسياسة سعر صرف الدينار ليس لها أي تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الريعي الذي يستجيب فقط للسوق البترولية، وأيضا نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر غير البترولية (بسبب أزمة الإنتاج فيه شبه منعدمة)

- إن عملية التدهور التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق مبتغاها حيث أن قيمة الواردات لم تتراجع أي أن الطلب على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات - التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني أن نسب عالية من إيرادات تأتي بالدولار الأمريكي في حين نبيع باليورو او باعتبار أن معظم وارداتنا من دول الإتحاد الأوروبيون، وبفعل أزمة اليورو تراجعت عائدات النفط بفعل انخفاض الاستهلاك الأوروبي للمحروقات جراء تعطل الجهاز الإنتاجي، وبفعل سياسة التقشف التي تعتمدها الدول الأوروبية، كما لجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية تلك الخسائر، مما رفع فاتورة استيراد الجزائر وهذا ما تلاحظه خلال الفترة 2010-2016، وبالتالي ستأثر البرامج التنموية للجزائر وسياسة تخفيض الدينار ستزيد الطين بلة.

- رغم سعي الحكومة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه للأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول، فضلا عن إتباع الحكومة لسياسة مالية تقشفية وحذرة وفي الأخير نستنتج أن أثر التخفيض معدوم على الصادرات الجزائرية ما دامت المحروقات تشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة (التخفيض) التي لم تعط ثمارها

2-4- احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

يمكن القول أن احتياطي الصرف الأجنبي ما هو إلا مجموع التراكومات السنوية لأرصدة ميزان المدفوعات، وتعتبر فوائد الحساب الجاري المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياط وبالأخص فائض الميزان التجاري، وذلك من خلال صادرات قطاع المحروقات.

1-2-4-1 مكونات احتياطي الصرف في الجزائر:

يتكون احتياطي الجزائر من : (هدى بوحايك، 2010، ص7)

- الذهب : انخفضت قيمة الذهب من احتياطي الجزائر منذ مدة طويلة قابله سيطرة الدولار الأمريكي والعملات الأخرى ، حيث بلغت احتياطات الذهب في الجزائر سنة 2006 قيمة 1133825135.72 مليار دينار مقابل احتياطات من العملات الأجنبية التي قدرت بقيمة 378920227466.21 مليار دينار لنفس السنة، ويرجع الانخفاض في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة إلقاء دور الذهب في مركز النظام النقدي وسيطرة مكانة الدولار الأمريكي،

- العملات الأجنبية : منذ بداية تكوين الاحتياطات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياط ، حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار سنة 2000 نسبة 48% ونسبة 45% سنة 2001 وما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساس احتياطي هي مرونة تمويل العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية لأن تمويله يكون أكثر سهولة من تمويل العجز لدى الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السائدة، ومنذ بداية 2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار إذ سجلت الجزائر نسبة احتياطياتها من الدولار 42% والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة بنسبة 6.2% عن سنة 2001 ، وبلغ احتياطي الجزائر من الأورو 30% من إجمالي الاحتياطات ومثلت باقي العملات الأخرى نسبة 28% وقدرت نسبة الين الياباني منها 12% ، ويتم تحديد الأصول الاحتياطية في الجزائر بالطلب حيث يعمل بنك الجزائر على تحديد حجم الاحتياطات التي يمكن تكوينها وبعدها يقرر العملات التي يشكل منها هذه الاحتياطات.

2-2-4-2 علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار:

من خلال الجدول وبيانات النشرات الثلاثية لبنك الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غابة سنة 2015 يمكن ملاحظة أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار البترول الخام وحجم الإحتياطيات، وتغيرات سعر صرف الدينار ويمكن إبراز هذه العلاقة من خلال الملاحظات التالية:

- انتقلت احتياطات الصرف من 24.85 مليار دولار سنة 2000 إلى 99.97 مليار دولار سنة 2008 ، ليتوالى تشكل الاحتياطات لتصل إلى أعلى معدل لها ب 194.01 مليار دولار في سنة 2013 ، نتيجة انتعاش السوق البترولية بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية.

- أصبحت احتياطات صرف الجزائر منذ بداية 2000 المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، حيث تعتبر المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الجزائر، وبالتالي الارتفاع في احتياطي الصرف سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي بدوره يرفع من معدلات التضخم وهذا ما يؤثر على قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض وهذا ما تلاحظه طوال فترة الدراسة.

- من الملاحظ أنه كلما أنخفض الدولار، انخفضت القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف، وهذا ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للصادرات النفطية وزيادة قيمة الواردات، ومع اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية للجزائر (المدفوعات الأورو والمقبوضات بالدولار) يحدث تآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الجزائرية ، وهذا ما سيزيد من تدهور قيمة الدينار

- في سنة 2014 و 2015 حدث انخفاض في حجم الاحتياطي حيث انتقل من 194.01 مليار دولار سنة 2013 إلى 187.93 سنة 2014 ليصل إلى 144, 13 سنة 2015 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من 109.55 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100.71 دولار للبرميل في 2014 ثم ليصل إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 ، بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم،

وتأثيرها على قرار منظمة الأوبك الذي يمثل إنتاجها حوالي ثلثي إمدادات العالم من هذه المادة (مليون برميل يوميا) مما حدا بالإبقاء على نفس سقف الإنتاج

- إن توظيف أغلب احتياطات الجزائر في سندات الخزنة الأمريكية بمعدلات مرد ودية ضعيفة جدا لا ترق لحجم المبالغ الموظفة في ظل تدني ناهيك عن مخاطر الصرف، هذا ما سيزيد من تآكل القيمة الحقيقية لاحتياطات البلد

3-4- أثر سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019

إن الهدف الأساسي من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الصرف، هو تحسين وضعيتنا عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام ورصيد الميزان التجاري بشكل خاص، وهذا ما يدفعنا إلى تتبع التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات بغية التعرف إلى مدى تأثير هذا الأخير بتلك الإصلاحات

- تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)

يمكن تحليل رصيد ميزان المدفوعات من خلال مخرجات النشريات الثلاثية لبنك الجزائر خلال فترة الدراسة و التي توضح التطورات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019 والذي يبين دور كل من الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019) للفترة المعنية بالدراسة يتضح مايلي:

- تحسن في ميزان المدفوعات في السنوات الأولى من فترة الدراسة ذلك أن قانون النقد والقرض أفريل 1994 فتح السوق الجزائرية للمتعاملين الجزائريين والأجانب ولعمليات التصدير والاستيراد لأن التصدير أصبح اختيار إستراتيجي للمؤسسات الجزائرية وذلك حتى تبقى على مفهوم الاستمرارية لأن السوق المحلي هو سوق ضيق ، كما أدي قانون النقد والقرض إلى التنمية السريعة في عدة مجالات منها المواد الغذائية وقطع الغيار وغيرها كل هذا أدى إلى تحسن في ميزان المدفوعات (مايا فتنقي، 2017، ص233) حيث سجل فائضا مقدرا ب 7.57 مليار دولار في سنة 2000 رغم استمرار العجز المسجل في ميزان العمليات الرأسمالية ، وقد تجاوز الفائض قيمة 16.94 مليار دولار سنة 2005 ، رغم بعض التراجعات كسنة 2002 التي سجلت ناتج عن ارتفاع أسعار النفط ، وإلى الفوائض التي سجلها الميزان التجاري في هاته السنوات ، إن تراكم هذه الفوائض المالية للأسباب الوارد ذكرها ، أدى إلى تحسين مؤشرات التوازن الخارجي كانخفاض معدل خدمة الدين وارتفاع نسبة التغطية للواردات ويعود الفضل إلى ارتفاع أسعار النفط. ليحقق ميزان المدفوعات بعد فائضا مستمرا إلى غاية سنة 2008، مع انخفاض كبير في هذا الفائض سنة 2009 مقدر ب 3.86 مليار دولار، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ليعاود الفائض ويسجل ارتفاعا سنة 2012 ليصل إلى 12 مليار دولار، والفضل يرجع في التحقيق المستمر للفائض إلى انتعاش وضعيتنا أسعار النفط واستقرار الوضع الاقتصادي والأمني ، وفي سنة 2013 سجل إنخفاض بلغ 0.134 مليار دولار، أما سنتي 2014 و 2015 فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري رصيدا سالبا ويرجع السبب في ذلك إلى العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق الدولية ، خاصة أسعار النفط الجزائرية، حيث أنخفض سعر البرميل لسنة 2015 ب 53.1 دولار سنة مقارنة بالسنوات الماضية ، والسبب الغير مباشر هو ثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة.

- إن درجة الارتباط بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات جد معتبرة إذ يظهر تطورهما مثلا متلازما في جل فترة الدراسة، أقوى من العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وذات الرصيد، حيث نجد أنه وبمجرد انخفاض أسعار البترول فإن الاقتصاد الجزائري يشهد عجزا في ميزان المدفوعات.

5-تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري ، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات ، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة

التجارة الخارجية ، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

1-5- تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين ، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توجي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة ، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبا أو إيجابيا ، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج ، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف ، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل (سعدون حسين فرحان، 2009، ص7).

يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي ، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية

هذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها ، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها. ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخلها وذلك للأسباب التالية: (محمد ذياب، 2010، ص183)

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية .
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.
- و تجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها :
- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي: في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلا من 900.000 دج ، في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية من تدهور سعرها 500.000 دج ستنخفض 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أور إلى 100 دج مقابل 1 أورو.

هذا في حالة رفع سعر الصرف ، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة ، و بالتالي زيادة المعروض المحلي من

السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية ، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة من المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

2-5- تأثير سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا ، أما سعرها مقوما بالعملة الاجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص ، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزايد حجمها من هذه السلع ، فتخفض قيمة العملة ويخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع ، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي ، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيما بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية ، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت إمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة ، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة ، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية لواردات الدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لواردها.

و ما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

6- خاتمة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل ، التي يتم تحديده عن طريق آلية ما بتدخل السلطات النقدية ، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشرات على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الأثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج ومؤشرا لأسعار الاستهلاك ، فضلا عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في سعر العملة أو الانخفاض في سعرها، ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري ومؤشرات اقتصادية أخرى.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح وذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض **كتغيير إداري** لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها.

نتائج الدراسة:

- من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة مايلي :
- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مساندة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية ، كلة قصد رفع مستوى أداء مستوى الاقتصاد من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات .
 - إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي- يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول .
 - يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف .
 - سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، كما أثبتت نتائج الدراسة، أن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات كما هو الحال الآن.
 - توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري؛ وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية،

توصيات الدراسة:

- على ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن أن نوصي بمايلي:
- تطبيق خطة تسيير ممنهجة لاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة بالخارج؛
 - تنوع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات؛
 - تنسيق سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية الأخرى؛
 - تنوع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات، بوضع استراتيجية لتنوع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام الى تصدير منتجات صناعية؛
 - اقتراح قانون مالية تكميلي يوصي بالتنشيف في الإنفاق الحكومي مع الضغط على الواردات مع المحافظة على مداخل العائلات ووضع الجباية دون الاستخدام الواسع لاحتياطات الصرف وصندوق ضبط الإيرادات.

7- قائمة المراجع

باللغة العربية

- الحلفاوي، وليد سالم. (2011). التعليم الإلكتروني تطبيقات مستحدثة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- السيد محمد أحمد السريبي. (2009). إقتصاديات التجارة الخارجية. مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
- زينب حسين عوض الله. (2008). العلاقات الاقتصادية الدولية .مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- سامي عفيفي حاتم. (2000). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- سعدون حسين فرحان. (2009). أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة-جراحة مقارنة في الدول النامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة. مجلة تنمية الرافدين (31)،
- شمعون شمعون. (1994). البورصة -بورصة الجزائر. الجزائر: ديوان الأطلس للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان يسري أحمد. (2003). الإقتصاديات الدولية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عجي، هيل جميل الجنابي، رمزي ياسين. (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية .عمان: دار وائل.

- عدنان نايب النعيمي. (2012). إدارة العملات الأجنبية. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
 - عرفان تقي الدين . (1999). التمويل الدولي. عمان: مجدلاوي للنشر.
 - علي سعد محمد . (2011). الإدارة المالية الدولية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعية.
 - فليح حسن خلف. (2004). التمويل الدولي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
 - قدي عبد المجيد. (2004). مدخل إلى السياسات النقدية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
 - لعلو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية . بيروت: مكتبة حيين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
 - مايا فتنتي. (2017). العولمة المالية وأثرها على نظام الصرف. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
 - محمد العربي شاكرو. (2006). محاضرات في الاقتصاد الكلي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
 - محمد دويدار. (2003). محاضرات في الاقتصاد الدولي. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
 - محمد ذياب. (2010). التجارة في عصر العولمة. دار المنهل اللبناني: لبنان.
 - مراد، عبد الفتاح. (2005). المدرسة الذكية. القاهرة. مصر.
 - هايل عجمي، جميل الجناني، رمزي ياسين. (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية. عمان: دار وائل.
 - هوشيار معروف. (2013). تحليل الاقتصاد الدولي. الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
- بالغة الأجنبية
- amina lahreche revil. (1999). *les regimes de change*. paris: edition la decouverte. collection reperes.
 - Amina Lahréche Revil. (1999). *les régimes de change*. paris: édition la découverte.
 - Antoire, P. (1996). *Balance des paiement et politique Economique*. France: Nathan.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مخبر الدراسات الاقتصادية المغربية LEEM

بالتعاون مع فرقة البحث الجامعي PRFU

رمز المشروع: F02N01UN400120190004



ينظم ملتقى وطني بتقنية التحاضر عن بعد عبر تطبيق ZOOM

بعنوان:

ديناميكيات أسعار الصرف و أثارها على استدامة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري

يوم 15 فيفري 2021

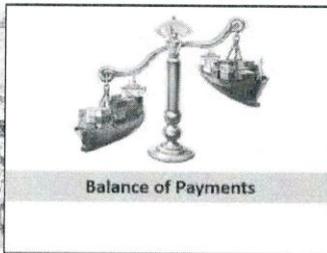
الرئيس الشرفي للملتقى: أ. د. عبد السلام ضيف/ مدير جامعة باتنة 1

مدير الملتقى: أ. د. هارون الطاهر/ عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رئيس الملتقى: د. رفيق مزاهدية

نائب رئيس الملتقى: د. رفيق نـزاري

رئيس اللجنة العلمية: د. رشيد عدوان





ديباجة الملتقى

يعتبر سعر الصرف أحد أهم القنوات التي تربط اقتصاد دولة ما ببقية دول العالم. وعلى غرار بقية السلع والخدمات، يتحدد سعر الصرف عن طريق قوى العرض والطلب، لكنه في الأساس يرتبط بمجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية، كالنضخم وأسعار الفائدة ومعدلات النمو الاقتصادي ومستوى المديونية والاستقرار الاقتصادي والمالي، وكل متغير من هذه المتغيرات يرتبط ببند معين في ميزان المدفوعات الذي يمثل سجلا محاسبيا وإحصائيا مختلف المعاملات التجارية والمالية والاقتصادية التي يجريها المقيمون في بلد معين مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. هذا الأخير، يشكل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يسترشد بها واضعو السياسة الاقتصادية وصناع القرار في إدارة الشأن الاقتصادي للبلاد في ظل الاقتصاد المفتوح. ومن هذا المنظور، يشكل التوازن المحاسبي والاقتصادي لميزان المدفوعات هدف السياسات الاقتصادية الحديثة، حيث تعمل الحكومات بشكل دوري على معالجة الاختلالات الهيكلية والدورية لموازين مدفوعاتها، بمراجعة حساباتها ومؤشراتها الاقتصادية في ضوء الظروف والقيود المحلية والدولية السائدة.

لقد عرفت العديد من الدول عدة أزمات في موازين مدفوعاتها (كالأزمات التجارية والمالية)، كانت لها آثار كبيرة على حركة التجارة وتدفق رؤوس الأموال والاستثمار والعمالة وأسعار الصرف، فما يحدث من اختلالات في الحساب الجاري أو حساب رأس المال يمكن أن تترافق مع تعديلات محتمة قد تؤثر سلبا على المبادلات التجارية وحجم الإنفاق والاستثمار والبطالة ومستويات المديونية وعلى القدرة على تسوية الالتزامات في المستقبل، وغيرها من الآثار التي تدفع إلى تبني تعديلات جذرية في سعر الصرف وربما التخلي عن العملة الوطنية، خاصة في البلدان ذات الهشاشة النقدية والمالية. فالعلاقة بين عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال وبالتالي تسوياتها الرسمية هي علاقة تبادلية، إذ يؤثر كل منهما على الآخر بحسب نظام وسياسة الصرف المتبعة من السلطات النقدية، والتي تعد إحدى إجراءات التعديل لميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل.

ولذلك، تؤدي تغيرات وتوقعات أسعار الصرف دورا كبيرا في الحد من الآثار السلبية للأزمات التجارية والمالية، غير أن إساءة تقديرها قد يتحول إلى مصدر تهديد للاقتصادات الوطنية. وهو ما يتطلب اختيار نظام مرن وأمثلي لسعر صرف العملة الوطنية بما يتناسب مع المؤشرات والتوازنات الاقتصادية للبلد في ظل مناخ يتسم بسيادة الانفتاح الاقتصادي والتجاذبات بين السياسة النقدية وإدارة سعر الصرف.

في هذا السياق، عرفت الجزائر مسارات ومحطات اقتصادية مهمة، بدءا من التحول من الاقتصاد المخطط (الموجه) نحو اقتصاد السوق وما رافقه من تبني لسياسات نقدية ومالية واقتصادية عديدة. وفي خضم ذلك مر الاقتصاد الجزائري بمراحل من النمو والاستقرار النسبي في الحسابات الوطنية تارة، وباضطرابات تارة أخرى كان لها آثار متباينة على ميزان المدفوعات الوطني بين الفائض والعجز. وظلت علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه التحولات تترواح بين الضعف والحيادية، وفي أحسن الأحوال محصورة في سياسة وحيدة وهي التخفيض المتوالي للعملة الوطنية، بعيدا عن حقائق الواقع الاقتصادي وما تقتضيه النظريات الاقتصادية المعاصرة. هذا ما حد من ديناميكية العملة



الوطنية كمنظومة متكاملة لإحداث التوازن المنشود في ميزان المدفوعات الوطني، عبر إنعاش الصادرات وتشجيع النمو والاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات.

إدراكا لأهمية العلاقة بين نظم سعر الصرف وموازن المدفوعات في النظرية والتطبيق، يأتي هذا الملحق العلمي لإثراء النقاش حول النظريات، والسياسات الوطنية، والتجارب الدولية السائدة في هذا المجال للخروج بتوصيات تفيد في تنوير المجتمع العلمي وصناع القرار الوطني حول هذا الموضوع الحيوي.

معايير الملحق

يشتمل الملحق على المعايير الآتية:

1. مدخل إلى نظم وسياسات أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات في ظل الاقتصاد المفتوح.
2. تشخيص وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وآليات التعديل الممكنة.
3. إشكاليات ومقاربات صرف الدينار الجزائري وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الوطني.
4. واقع التجارة الخارجية في الجزائر ومعضلة سوق الصرف الموازية (السوداء).
5. السياسة النقدية والمالية وإدارة سعر الصرف في ظل التحرير المالي وإشكالية التضخم.
6. مقاربات لإدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر: المتطلبات والآثار.
7. أنظمة الإنذار المبكر بأزمات موازن المدفوعات وإمكانات تطبيقها على الحالة الجزائرية.
8. عرض وتحليل تجارب دولية.

أهداف الملحق

يسعى الملحق إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والآثار على صعيدي الاستشراف والحوكمة للاقتصاد الجزائري. أهمها:

- تشخيص وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، من خلال استكشاف نقاط القوة ونقاط الضعف، ومكامن الفرص والتهديدات.
- البحث عن أفضل المقاربات لتسعير صرف الدينار الجزائري بما يتلاءم ووضعية ميزان المدفوعات الوطني.
- عرض البدائل الممكنة لإدارة كفاءة وفعالية لمحفظلة الصرف الأجنبي في ظل الفرص والقيود الاقتصادية الراهنة.
- نمذجة سعر صرف الدينار الجزائري بدراسة العوامل الكلية (المحلية والدولية) المؤثرة فيه.
- إتاحة الفرصة للأساتذة والأكاديميين والخبراء لمناقشة المقاربات الجديدة في مجال محاسبة ميزان المدفوعات ومعالجة الاختلالات الهيكلية والدورية في موازن المدفوعات الوطنية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المنهجيات والأساليب الحديثة لنمذجة أسعار الصرف وإدارتها.
- تكوين مؤشرات للإنذار المبكر بوضعية ميزان المدفوعات الجزائري.
- تعميق المعارف والمكتسبات النظرية للطلبة في مختلف المستويات والتخصصات (ليسانس، ماستر، دكتوراه).



- عرض وتحليل التجارب الدولية ذات الصلة بالموضوع وتلخيص أهم الدروس المستفادة منها.
- الخروج بمقترحات لتثمين دور سياسات أسعار الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعديل وضعيته ميزان المدفوعات الوطني.

شروط المشاركة:

- أن يكون البحث أصيلا وله علاقة وثيقة بالمحور المراد مناقشته، ولم ينشر أو يقدم للنشر أو للمشاركة في تظاهرة علمية أخرى.
- تقبل البحوث المستوفية لشروط المنهج العلمي من حيث الشكل، والمضمون (مشكلة البحث، أهداف البحث وأهميته، عرض تحليلي للدراسات السابقة والإشارة إلى الإضافة التي يشكلها البحث، هيكل واضح ومترايط للبحث، فرضيات البحث، منهجية البحث، متن البحث، خاتمة بأهم النتائج وتوصيات البحث).
- أن تكون مراجع البحث موثقة توثيقا دقيقا وتتسم بالحدثة والتنوع.
- أن لا يتجاوز عدد صفحات البحث (20) صفحة وأن لا يقل عن (15) صفحة بما فيها الجداول والأشكال والملاحق والمراجع.
- أن لا يزيد عدد المشاركين في البحث عن اثنين.
- تكتب الأبحاث بخط Sakkal Majalla حجم (14) في المتن وحجم (12) في الهوامش. مع ترك مسافة 2 سم من الجهات الأربع. وتباعده بسيط Simple بين الأسطر. أما البحوث المحررة باللغتين الفرنسية والانجليزية فتكتب بخط Times New Roman حجم 12.
- تتضمن الورقة الأولى للبحث: العنوان الكامل للبحث، اسم الباحث ورتبته العلمية والمؤسسة التابع لها (الكلية والجامعة)، والبريد الإلكتروني، وملخصين للموضوع في حدود 200 كلمة أحدهما بلغة البحث والثاني بإحدى اللغتين الأخرين. ويتضمن الملخص مقدمة عن ماهية البحث، أهداف البحث، الأساليب البحثية، ونتائج البحث، والكلمات المفتاحية.
- يراعى في توثيق المادة العلمية والمراجع طريقة APA.
- يراعى في التحرير عدم ترك مسافة قبل علامات الوقف وبعد حروف العطف والكلمات.
- ترسل استمارة المشاركة وملخص البحث ونصه الكامل إلى البريد الإلكتروني للملتقى إضافة إلى السيرة الذاتية للباحث.
- يحق للجنة العلمية للملتقى طلب إجراء تعديلات حول شكل ومضمون البحث.
- البحوث المقبولة ستُنشر في كتاب الملتقى المحكم (Proceding) ذو التقييم الدولي ISBN بعد إجراء المشاركين للتعديلات المطلوبة.



اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. رشيد عدوان		
نائب رئيس اللجنة العلمية: د. عبد الله بلعدي		
أ. د. هارون الطاهر جامعة باتنة 1	د. سامي مباركي جامعة باتنة 1	د. دلال عظيمي جامعة خنشلة
أ. د. عمار زيتوني جامعة باتنة 1	د. سامية مقعاش جامعة باتنة 1	د. كريم زرمان جامعة خنشلة
أ. د. محمد الطاهر سعودي جامعة باتنة 1	د. ليلى شيخة جامعة باتنة 1	د. عبد الجليل جباري جامعة خنشلة
أ. د. علاوة خلوط جامعة باتنة 1	د. عادل بلجيل جامعة باتنة 1	د. سيرينة مانع جامعة خنشلة
أ. د. عمار نويوة جامعة باتنة 1	د. نادية العقون جامعة باتنة 1	د. سليم بن رحمون خنشلة
أ. د. محفوظ جبار جامعة سطيف	د. وافية تيجاني جامعة باتنة 1	د. سليم قط جامعة خنشلة
أ. د. حمودي حاج صحراوي جامعة سطيف	د. مراد خروبي جامعة باتنة 1	د. شامية بن عباس جامعة خنشلة
أ. د. سعدان شبايكي جامعة الجزائر 3	د. قالقيل نور الدين جامعة باتنة 1	د. زوليخة قطري جامعة خنشلة
أ. د. محمد بن بوزيان جامعة تلمسان	د. مختار مسامح جامعة باتنة 1	د. سمير مسعي جامعة خنشلة
أ. د. مصطفى بلقادم جامعة تلمسان	د. مرزوق سعيدة جامعة باتنة 1	د. غنية بن حركو جامعة خنشلة
أ. د. رابع خوني جامعة بسكرة	د. حفيظ فطيمة جامعة باتنة 1	د. عبد الوافي بولويز جامعة خنشلة
أ. د. علي حميدوش جامعة المدية	د. امحمد بن اليار جامعة المسيلة	د. رفيق بودر بالة جامعة خنشلة
أ. د. الربيعي جرمان جامعة خنشلة	د. عبد النور هبال جامعة المسيلة	د. عبد اللطيف تيقان جامعة خنشلة
أ. د. دربوش محمد الطاهر جامعة خنشلة	د. ساعد بوراوي المركز الجامعي بريكه	د. صالح السعيد جامعة خنشلة
أ. د. حسين بن الطاهر جامعة خنشلة	د. عمار بوطوكوك جامعة قسنطينة	د. عماد تكواشت جامعة خنشلة
أ. د. ليليا بن منصور جامعة خنشلة	د. علي بن الضب المركز الجامعي عين تموشنت	د. نبيلة باديس جامعة خنشلة
أ. د. حسين عثمانى جامعة أم البواقي	د. اسماعيل جوامع جامعة بسكرة	د. السعيد حجال جامعة خنشلة
د. موسى بن منصور جامعة برج بوعرييج	د. رفيق مزهدية جامعة خنشلة	د. وليد بيبي جامعة خنشلة
د. عاشور مقلاتي جامعة برج بوعرييج	د. رفيق نزارى جامعة خنشلة	د. عزيز لوجاني جامعة خنشلة
د. ميلود بوعبيد جامعة باتنة 1	د. محسن حمريط جامعة خنشلة	د. سوريه زرفين جامعة خنشلة
د. بلقاسم سرايري جامعة باتنة 1	د. عبد الله بلعدي جامعة خنشلة	د. شرف الدين زديرة جامعة خنشلة
د. جمال بلخياط جامعة باتنة 1	د. صباح بلقيوم جامعة خنشلة	-

اللجنة التنظيمية للملتقى

رئيس اللجنة التنظيمية: د. محسن حمريط	
أ. عبد المالك الزين	أ. صالح دندن
أ. محمد خالد بلجيل	أ. زكية شناقر
فاروق أوثن طالب دكتوراه	

لجنة الدعم التقني:

- د. عبد المجيد شحات جامعة خنشلة	- د. عزيز سطحوي جامعة أم البواقي
----------------------------------	----------------------------------

الفئات المستهدفة:

- الخبراء والباحثون.
- الأساتذة والطلبة.
- الموظفين والمهنيون في المؤسسات والدوائر الرسمية.



مواعيد مهمة:

- آخر أجل لاستلام المداخلات كاملة: 15 جانفي 2021.
- الرد على المداخلات المقبولة: 30 جانفي 2021.
- تاريخ انعقاد الملتقى: 15 فيفري 2021 على الساعة: 09:00 بتقنية التحاضر عن بعد ZOOM

حقوق المشاركة:

- 2500 دج لكل مداخلة، تسدد عبر حساب خاص بالملتقى.

للتواصل والاستفسار:

- ترسل المداخلات إلى البريد الإلكتروني للملتقى: seminar2021.leem@gmail.com
- للاستفسار: 0668210426 / 0675363427 / 0699972840

استمارة المشاركة

- الاسم واللقب:
- الرتبة العلمية:
- المؤسسة:
- البريد الإلكتروني:
- رقم الهاتف:
- عنوان البحث:
- محور المشاركة:
- الملخص (باللغتين العربية والأجنبية):



مخبر الدراسات
الاقتصادية المغاربية

جامعة باتنة 1



فرقة البحث الجامعي PRFU
(F02N01UN400120190004)



برنامج الملتقى الوطني الافتراضي

ديناميكيات أسعار الصرف وآثارها على استدامة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري

11 سبتمبر 2021

عبر تطبيق Google Meet

الرئيس الشرفي للملتقى: أ. د. عبد السلام ضيف/ مدير جامعة باتنة 1
مدير الملتقى: أ. د. هارون الطاهر/ عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
رئيس الملتقى: د. رفيق مزاهدية
نائب رئيس الملتقى: د. رفيق نزاري
رئيس اللجنة العلمية: د. رشيد عدوان
منسق الملتقى: د. سامي مباركي * د. عبد الرزاق كبوط



9:30 – 9:00	تسجيل الحضور	
10:00 – 9:30	الكلمة الترحيبية ... والافتتاح الرسمي للملتقى	
	<ul style="list-style-type: none"> - كلمة رئيس الملتقى: د. رفيق مزاهدية - كلمة عميد الكلية: أ. د. هارون الطاهر - كلمة مدير الجامعة: أ. د. عبد السلام ضيف 	
11:30 – 10:00	الجلسة الافتتاحية: الاقتصاد الجزائري ... وسؤال التنمية رئيس الجلسة: أ. د. علاوة خلوط	
	<p style="text-align: right;">المشاركون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أ. د. هارون الطاهر، جامعة باتنة 1 - أ. د. سعدان شيايكي جامعة باتنة 3 - أ. د. محمد بن بوزيان، جامعة تلمسان - أ. د. بلقاسم زايري، جامعة وهران - د. كمال سي محمد، المركز الجامعي عين تموشنت - د. جمال بلخباط، جامعة باتنة 1 - د. عبد الرزاق كبوط، جامعة باتنة 1 	
15:45 – 13:00	الجلسة الأولى: مدخل إلى نظم وسياسات أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات في ظل الاقتصاد المفتوح رئيس الجلسة: أ. د. زموري مسعود/ مقرر الجلسة: د. سامي مباركي	
		
	التوقيت	عنوان البحث
13:15 – 13:00	الباحث/ الجامعة عبدالرزاق مدوري / باحث دائم / CREAD / الجزائر سامر مهيبيل/ باحث دائم / CREAD / الجزائر	تأثير اختيار أنظمة سعر الصرف على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي: دراسة تحليلية وتطبيقية
13:30 – 13:15	حسين بن الطاهر/ أ. ت. ع / خنشلة وليد بيبي/ أستاذ محاضر / خنشلة سمية هزيل/ دكتورة / خنشلة	أنظمة سعر الصرف وآثارها في إحداث توازن ميزان المدفوعات في ظل اقتصاد السوق
13:45 – 13:30	رشيدة جيدل / طالبة دكتوراه - بسكرة فاطمة رايس / طالبة دكتوراه - بسكرة	سياسات سعر الصرف و آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
14:00 – 13:45	الطاهر قانة/ أستاذ محاضر / باتنة 1 نجاح ميدني/ باحثة / باتنة 1	الدينار الذهبي ومشكلة عدم استقرار أسعار الصرف: دراسة وصفية تحليلية
14:15 – 14:00	مبارك قرقب/ أستاذ محاضر/ تامنغاست مريامة لكصاسي/ طالبة دكتوراه/ تامنغاست	مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات: حالة الجزائر
14:30 – 14:15	نبيلة باديس/ أستاذة محاضرة / خنشلة كريم زرمان/ أستاذ محاضر / خنشلة	أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية
14:45 – 14:30	السعيد حجال / أستاذ محاضر / خنشلة عبد المالك الزين / أستاذ محاضر / خنشلة	المعالجة المحاسبية لتغيرات أسعار الصرف وفق النظام المحاسبي المالي
15:00 – 14:45	محمد الطاهر دريوش/ أ. ت. ع / خنشلة عبد الجليل جباري / أستاذ محاضر / خنشلة حسام الدين خلف الله / أستاذ مشارك / خنشلة	مدخل إلى نظام وسياسات أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات في ظل الاقتصاد المفتوح
15:15 – 15:00	فاطمة جميمة/ طالبة دكتوراه / الأغواط	واقع الميزان التجاري الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار: دراسة تحليلية (2000-2019)
15:45 – 15:15	مناقشة وتعليق	

التوقيت	الباحث/الجامعة	عنوان البحث
16:00 – 13:00	الجلسة الثانية: تشخيص وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، آليات التعديل وأنظمة الإنذار المبكر بأزمات ميزان المدفوعات الوطني رئيس الجلسة: أ. د. سهيل زغدود/ مقرر الجلسة: د. رفيق مزاهدية	
13:15 – 13:00	صابر بن معتوق/ أستاذ محاضر/ برج بوعربريج	قراءة تشخيصية تحليلية لوضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)
13:30 – 13:15	نادية العقون/ أستاذ محاضر/ باتنة 1	دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بأزمات ميزان المدفوعات: حالة الجزائر
13:45 – 13:30	محمد قلي/ أستاذ محاضر/ بومرداس	أنظمة الإنذار المبكر بالأزمات المالية ودورها في رصد أزمات موازين المدفوعات: حوصلة للدراسات النظرية والتطبيقية
14:00 – 13:45	رضا بركات / طالب دكتوراه/ باتنة 1 أسامه العطاوي/ طالب دكتوراه/ باتنة 1	أثر تخفيض سعر الصرف كآلية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات: دراسة قياسية
14:15 – 14:00	عبد الحميد مرغيت/ أستاذ محاضر/ جيجل الطاهر جليلي/ أستاذ محاضر/ جيجل	سعر الصرف كأداة لامتصاص الصدمات الخارجية في الاقتصاديات النفطية: دراسة حالة الجزائر (2014-2019)
14:30 – 14:15	رفيق مزاهدية/ أستاذ محاضر/ خنشلة	قراءة في تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2009 – 2020: تحليل استراتيجي للقيود والخيارات
14:45 – 14:30	رابح بحشاشي/ أستاذ محاضر/ باتنة 1	أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للدول النامية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2019)
15:00 – 14:45	بشير هارون/ طالب دكتوراه/ باتنة 1 جلال بوشارب/ طالب دكتوراه/ باتنة 1	نموذج النمو المقيد لميزان المدفوعات: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2019
15:15 – 15:00	محمد مرابط / دكتور/ جيجل عمران بوريب / أستاذ/ جيجل	تشخيص لمحددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995-2019)
15:30 – 15:15	نورالدين عبدالقادر/ دكتور/ أفلو	أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية للفترة: 1990-2019
16:00 – 15:30	مناقشة وتعقيب	
16:15 – 13:00	الجلسة الثالثة: مقاربات صرف الدينار الجزائري، إدارة احتياطي الصرف، وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الوطني رئيس الجلسة: د. عبد الرزاق كبوط/ مقرر الجلسة: د ميلود بوعبيد	
التوقيت	الباحث (ة)/الجامعة	عنوان البحث
13:15 – 13:00	حسيبة مداني/ أستاذة محاضرة/ برج بوعربريج فتيحة ميزارشي/ أستاذة محاضرة/ سطيف 1	مدى استجابة الأسعار المحلية للتغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2019): دراسة تحليلية قياسية
13:30 – 13:15	عادل مختاري / طالب دكتوراه/ المسيلة امحمد بن البار/ أستاذ محاضر/ المسيلة د. ميلود بوعبيد/ أستاذ محاضر/ باتنة 1	قياس انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2019
13:45 – 13:30	حنان تلمساني / أستاذة محاضرة/ تلمسان شهيناز بدرابي/ أستاذة محاضرة/ تلمسان	انتقال أثر التغير في سعر الصرف الحقيقي من ميزان المدفوعات إلى النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1995-2019
14:00 – 13:45	فؤاد مجناح / طالب دكتوراه/ الجلفة النوري حاشي/ أستاذ محاضر/ الجلفة	دراسة قياسية لأثر سعر الصرف ومحدداته على ميزان المدفوعات الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
14:15 – 14:00	صلاح الدين سوالم/ أستاذ محاضر/ سوق أهراس	تداعيات انهيار أسعار النفط على كفاية احتياطات الصرف الأجنبي في الدول النامية- حالة الجزائر

14:30 – 14:15	إيمان عساس / أستاذة محاضرة / سطيف 1	نمذجة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر: دراسة كمية للفترة 1994-2019
14:45 – 14:30	ابتسام سماري / أستاذة محاضرة / سطيف 1 سليمة حشايشي / أستاذة محاضرة / سطيف 1	إدارة احتياطات الصرف الأجنبية: بين تكلفة الحياة وخيارات التوظيف – دراسة حالة الجزائر
15:00 – 14:45	بناصر جبارة / أستاذ محاضر / المدينة لعلوي أحمد خير الدين / طالب دكتوراه / المدينة	أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2019)
15:15 – 15:00	نجية جلي / طالبة دكتوراه / تلمسان مريم بن يحيى / طالبة دكتوراه / تلمسان	دراسة قياسية لسعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1996-2018
15:30 – 15:15	كمال ديب / أستاذ محاضر / مركز الجامعي تيبازة وائل رزقي / طالب دكتوراه / تيبازة هارون الرشيد بوخرياش / طالب دكتوراه / باتنة 1	مدى استجابة القطاع الحقيقي والمستوى العام للأسعار لصدمة سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2018) باستعمال نموذج VAR
15:45 – 15:30	يوسف فيلاي / طالب دكتوراه / تلمسان	أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDL خلال الفترة (1990-2019)
16:15 – 15:45	مناقشة وتعقيب	
16:15 – 13:00	الجلسة الرابعة: واقع التجارة الخارجية الجزائرية ومعضلة سوق الصرف الموازية (السوداء) رئيس الجلسة: د. رفيق نزاري / مقرر الجلسة: د. رايح بحشاشي	
التوقيت	الباحث / الجامعة	عنوان البحث
13:15 – 13:00	أميرة بحري / أستاذة محاضرة / باتنة 1 إكرام مرعوش / أستاذة محاضرة / باتنة 1	واقع التجارة الخارجية في الجزائر وتأثيرها بأسعار الصرف: دراسة تحليلية
13:30 – 13:15	إيمان سعودي / أستاذة محاضرة / سطيف 1	أثر السياسات التجارية على توازن ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000 – 2018
13:45 – 13:30	ياسين مصطفاي / أستاذ محاضر / سطيف 1 فاروق سحنون / أستاذ محاضر / سطيف 1	استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين الواردات وميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2000-2018
14:00 – 13:45	رفيق نزاري / أستاذ محاضر / خنشلة زغدود سهيل / أستاذ محاضر / باتنة 1	أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر بداية الألفية الثالثة
14:15 – 14:00	محمد كويسبي / أستاذ محاضر / ورقلة سليم بن رحمون / أستاذ محاضر / بسكرة الصديق رحابي / طالب دكتوراه / سوق اهراس	واقع سوق الصرف الموازي في الجزائر
14:30 – 14:15	صباح بلقيوم / أ. ت. ع / خنشلة سورية زرقين / أستاذة محاضرة / خنشلة	قراءة تحليلية مقارنة لأثر الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2008-2020)
14:45 – 14:30	وافية تجاني / أستاذة محاضرة / باتنة 1	الشراكة الأورو-متوسطية كنموذج لتنوع التجارة الخارجية الجزائرية
15:00 – 14:45	ليليا بن منصور / أ. ت. ع / خنشلة سليم بوقنة / أستاذ محاضر / جامعة باتنة 1 صفية جباري / باحثة	محاولة قياسية لدراسة أثر تقلبات سعر الصرف الرسمي على واردات السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2019
15:15 – 15:00	سامية مقعاش / أستاذة محاضرة / باتنة 1 سامي مباركي / أستاذ محاضر / باتنة 1	اختبار علاقة الارتباط بين سياسة سعر الصرف والتجارة الخارجية للجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1995 – 2019
15:30 – 15:15	Souhila BOUHMIDI / doctorante / Oran 2	La transmission de variation du taux de change sur l'inflation en Algérie : Estimation économétrique

15:45 – 15:30	شرف الدين زديرة/ أستاذ محاضر/أ/ خنشلة حفيزة شخاب / طالبة دكتوراه / خنشلة	التجربة الألمانية في تداول البيتكوين
16:15 – 15:45	مناقشة وتعقيب	
15:45 – 13:00	الجلسة الخامسة: السياسة النقدية والمالية وإدارة سعر الصرف في ظل التحرير المالي وإشكالية التضخم رئيس الجلسة: د. جمال بلخياط/ مقرر الجلسة: د. بلقاسم سرايري	
التوقيت	الباحث/ الجامعة	عنوان البحث
13:15 – 13:00	سليم قط/ أستاذ محاضر / بسكرة عبد الوافي بولوين/ أستاذ محاضر / سعيدة سميحة بوحفص/ أستاذة محاضرة / خنشلة	الأثار الاقتصادية لكل من السياستين النقدية والمالية على سعر صرف الدينار في ظل الواقع الربيعي للاقتصاد الجزائري
13:30 – 13:15	آمال بوسمينة/ أستاذة محاضرة/ أم البواقي وسام مويسي / طالبة دكتوراه / أم البواقي	سياسة استهداف التضخم كتوجه حديث للسياسة النقدية في الجزائر
13:45 – 13:30	محسن حمريط/ أستاذ محاضر / خنشلة	اختبار الاستقرار الهيكلي والتكامل المتزامن لمتغيري سعر الصرف والتضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1981-2017
14:00 – 13:45	آمال طوير / طالبة دكتوراه/ الأغواط عبد الجبار مختاري / أستاذ محاضر / الأغواط بشرى محفوظ/ طالب دكتوراه / عنابة محمد زكرياء بن معزوز / أستاذ محاضر / عنابة	دراسة العلاقة القياسية لسعر الصرف بسعر الفائدة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018
14:15 – 14:00	بشرى محفوظ/ طالب دكتوراه / عنابة محمد زكرياء بن معزوز / أستاذ محاضر / عنابة	تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار الجزائري: مقارنة قياسية
14:30 – 14:15	ميسم أنفال بوتبينة/ طالبة دكتوراه/ أم البواقي أميرة علويط/ طالبة دكتوراه/ خميس مليانة	التضخم وانعكاساته على التنافسية في ظل سياسة تخفيض العملة- الإيوان نموذجاً -
14:45 – 14:30	Assia ATIL/ doctorante/ Guelma Meriem KOUADRIA / doctorante/ Annaba	The Role of Monetary Policy and Exchange Rate in Inflation Volatility: Empirical Evidence From Algeria during the Period 2001-2018
15:00 – 14:45	مريم كلاش / طالبة دكتوراه/ سوق أهراس أحلام فراح / طالبة دكتوراه / سوق أهراس	أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على مرونة الكتلة النقدية في ظل السياسة النقدية والمالية- حالة الجزائر للفترة 2000-2019
15:15 – 15:00	- سارة قاسم/ باحثة جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ ماليزيا - HANIM BT HJ MISBAH - ABDULLAH MOHAMMED AHMED AYEDH جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ ماليزيا	دور نموذج دورة الأعمال الحقيقية RBC في تحليل التقلبات الاقتصادية
15:45 – 15:15	مناقشة وتعقيب	
16:45 – 16:15	اختتام فعاليات الملتقى وتلاوة التوصيات د. رفيق نزاري/ نائب رئيس الملتقى	



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية

رقم السجادة: 116



شهادة مشاركة

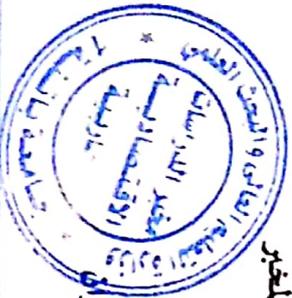
يشهد رئيس الملتقى بأن: الدكتور، رابع بوحافعي: جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر
قد شارك بمداخلة موسومة: " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للدول النامية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة
(2000- 2019) " ضمن فعاليات الملتقى الوطني الافتراضي ذو الترتيم الدولي المعياري ISBN حول: ديناميكيات أسعار الصرف وآثارها
على استحداث التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، المنعقد يوم 11 سبتمبر 2021.

مدير المغرب

مدير الملتقى

11 سبتمبر

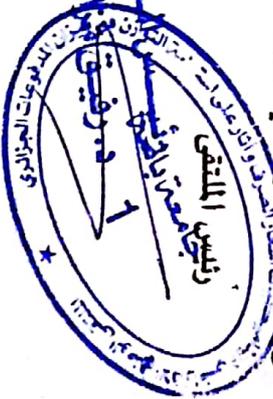
أ.د. / رشيد عماروني



عميد كلية الاقتصاد
والتجارية وعلوم التسيير
أ.د. / هاديون المصاوي



رئيس الملتقى



أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من (2000-2019)

إعداد: الدكتور/ بحشاشي رابح¹

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة-1 الحاج لخضر الجزائر

الهاتف: +213.551.667.724

البريد الإلكتروني: Rabah.behchachi@univ-batna.dz

ORCID : 0000-0002-1817-9913

- ملخص الدراسة

إن الكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر وقعت في مصيدة سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملية الاستيراد فهذا يعكس خللا هيكليا في السياسة الاقتصادية للدول النامية، وفي ظل هذا الواقع تبقى الدول النامية وهيئة تقلبات سعر صرف عملتها المحلية مقابل الدولار أو اليورو والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة قد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح وذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي بعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها.

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي:

- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مساندة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء مستوى الاقتصاد من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.
- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي- يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

The effect of exchange rate fluctuations on the trade balance of developing countries: A case study for the period from (2000-2019)

About the Search:

Many developing countries, including Algeria, have fallen into a trap of the national currency exchange rate against the currencies in which the prices of imports and exports are evaluated. The exporting country benefits from a weak currency because it sells at a cheaper price, and the importing country benefits from a strong currency because it buys at a cheaper price. Export

¹ د. رابح بحشاشي أستاذ محاضر "أ" بقسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة-1 الجزائر متحصل على شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاقتصاد تخصص إقتصاد وإدارة - جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة- الجزائر، أستاذ مشارك في كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة باتنة 1، وفي كلية الشريعة والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، وفي جامعة التكوين المتواصل مركز باتنة، رئيس فرقة بحث بمخبر الطاقات المتجددة وتمويل المناطق النائية، رئيس مشروع بحث في إطار PRFU بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير وترقية الصناعة الغذائية الزراعية في الجزائر، مساعد رئيس قسم علوم التسيير، تم نشر عدد الدراسات في مجالات علمية محكمة جزائرية ودولية، وعدد المداخلات مشارك بها في ملتقيات، ومؤتمرات علمية دولية و وطنية، شغل رتبة مفتش رئيسي بوزارة المالية الجزائرية منذ سنة 1997 إلى غاية 2007، حيث مارس مهام التفتيش والرقابة للمصالح الخارجية لمديرية أملاك الدولة والحفظ العقار لناحية قسنطينة.

capabilities in the import process, this reflects a structural defect in the economic policy of developing countries, and in light of this reality, developing countries remain and the body of the fluctuations of the exchange rate of their local currency against the dollar or the euro, which is affected by the balance of trade balance and the balance of payments in general.

We have tried, through our study, to answer the question raised by relying on a methodology that enabled us to understand this balance, identify defects in it and try to remedy it through the exchange rate policy, which has been used by many countries, and the policy of reduction as an administrative discretion of exchange rates was the most solution. Attracted by developing countries, which, after the deficit in the balance of payments, have an advantage.

Study Results:

Among the most important results obtained from this study are the following:

- The Algerian dinar exchange system has witnessed several developments aimed at keeping pace with the dynamics of the international monetary system and local economic decisions, all in order to raise the level of performance of the economy level in order to achieve a balance in the balance of payments.

- The dependence of the Algerian economy primarily on hydrocarbons - petroleum and natural gas - makes it a hostage to fluctuations in world oil prices.

مقدمة

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، بإشتماله على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وكذا تدفقات وحركية رؤوس الأموال، وتتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية والمالية بين الدول مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة ذلك لعدم توفر عملة دولية موحدة يتم على أساسها التبادل، خاصة بعد أن تم التخلي عن قاعدة الذهب مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد تسيا وفق متغيرة عرفت بسعر صرف العملة ويختلف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي في أن الأول يتم بعملات أجنبية في حين أن التبادل الداخلي يتم تسويته بالعملة الوطنية، وبسبب هذا الاختلاف برزت مشكلة نقدية مصدرها تباين قيم العملات، أدت ظهور سعر الصرف الذي يهتم بمسألة تحويل وصرف العملات بأسعار مختلفة

كثير من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة عملتها المحلية في إطار تطبيق سياسة الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وأعطت دفعة قوية لاقتصادها من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، وهي فجوة تحتمل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز والتوازن وتراجع الميزان التجاري بعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، إلا أن الكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر وقعت في مصيدة سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملية الاستيراد فهذا يعكس خللا هيكليا في السياسة الاقتصادية للدول النامية، وفي ظل هذا الواقع تبقى الدول النامية وهيئة تقلبات سعر صرف عملتها المحلية مقابل الدولار أو اليورو والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك سوق الدول النامية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد وتكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو اعتماد الصادرات على منتج واحد، مما يترتب عنه صعوبة اختبار سياسة سعر الصرف الملائمة للواجب أن تتبعها الدول النامية حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

- إشكالية الدراسة:

بناء على التقديم السابق يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي : ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من (2000-2019) ؟ وتندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو واقع واتجاهات سعر الصرف في الجزائر؟
- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان التجاري ؟
- ما هي تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات؟
- فرضيات الدراسة:

تقتضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات في المدى الطويل، وعليه تفترض الدراسة ما يلي :

بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية.

- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

- محاولة دراسة وتحليل أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري من منظور قياسي اقتصادي مع محاولة إبراز أهمية المتغيرة سعر الصرف كأحد العناصر المؤثرة على الميزان التجاري الذي يمثل أحد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة وأبرز العناصر المساهمة في التكامل الاقتصادي الدولي.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسة التي تحدث في السوق العالمي .

- أسباب اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار الموضوع للحرص على دراسة وفهم الصرف العملة في الجزائر وأثره على الميزان التجاري وكذا معرفة كيفية اتخاذ قرار سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتسوية العجز في الميزان التجاري وأثره على المستوى العام للأسعار، وتنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد الكلي وعلاقته بموضوع الاقتصاد القياسي الكمي .

- منهجية الدراسة :

المعالجة هذا الموضوع استخدم المنهج الوصفي التحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع فالمنهج الوصفي يسمح بفهم ظاهرة تقلبات سعر الصرف وكيفية قياسها والمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر عليها من خلال استخدام الأساليب الإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصادية وسعر الصرف، أما المنهج التحليلي فيسمح بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

- حدود الدراسة :

حددت الدراسة في اطار مكاني وزماني ، حيث حصرت الدراسة في الجزائر بإعتبارها عينة عن باقي الدول النامية، قصد ابراز التأثيرات التي تحدثها تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، أما فترة الدراسة فقد شملت الفترة الزمنية من 2000 إلى 2016 ، حيث تستدعي الدراسة الأخذ بوضعية ميزان التجاري خلال نفس الفترات التي عرف فيها سعر صرف الدينار تقلبات.

- هيكل الدراسة :

تطلب إتمام الدراسة والإجابة على إشكاليتهما، والوصول إلى تحقيق أهدافها بإتباع الهيكل التالي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.
- المبحث الثاني: سياسات سعر الصرف ومعالجة الخلل في الميزان التجاري.

- المبحث الثالث : تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

- المبحث الرابع: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)
2- مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير حقوق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل التضخم وأسعار الفائدة قد تسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية، وبالتالي على الاقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات والواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

1-2- مفهوم وأنواع سعر الصرف

تسهل عملية تبادل العملات قيام وتطور المعاملات الاقتصادية، والتي تتم وفق معدل للتبادل يتحدد وفق العرض والطلب وأما بتدخل السلطات النقدية ويتحكم في تحديده متغيرات اقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة. حيث يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات (قدي، عبد المجيد، 2004، ص 103)، كما يعرف بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فعالية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات (شمعون شمعون، 1994، ص 139).

2-2- أشكال سعر الصرف

كون سعر الصرف هو عملة من العملات ويتأثر بتلاقي العرض والطلب وعليه فإننا نميز بين عدة أشكال من سعر الصرف.

1-2-2-1- سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض كما ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. وسعر الصرف الاسمي بطريقتين:

1-2-2-1- التسعير المباشر (التسعير في حالة المؤكد): وهو سعر الصرف الذي يعبر عن العلاقة التالية: هو عدد

الوحدات النقدية الأجنبية الممكن الحصول عليها من خلال وحدة نقدية محلية.

2-2-2-1- التسعير غير المباشر (التسعير في حالة عدم المباشر): هو سعر الصرف الذي يعبر عن العلاقة التالية:

عدد الوحدات النقدية المحلية الواجب تقديمها للحصول على وحدة من العملة الأجنبية

2-2-2-2- سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قرارهم حسب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

$$er = ep/p^*$$

حيث أن:

ep: سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية.

p*: سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

er: سعر الصرف الحقيقي.

3-2-2- سعر الصرف الفعلي الإسمي

يعبر عنه بسعر الصرف الإسمي المتعدد أي سعر الصرف الإسمي في حالة المتاجر مع مجموعة من الدولة، ويعبر عنه بالصيغة التالية

$$\sum_{i=1}^1 = w(i) \cdot e(i) \pi e \dots$$

4-2-2- سعر الصرف الحقيقي الفعلي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على ثنائية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، أي مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية وبحسب ثمن تأجيل التسليم أو تكلفة فترة الانتظار على أساس أسعار الفائدة على العملات بين السوق الوطني وسوق الصرف الدولي قصير الأجل.

3-2- أنواع أسعار الصرف

ينقسم سعر الصرف إلى نوعين هما:

1-3-2- سعر الصرف العاجل الفوري

ويعرف باسم كامبيو الاطلاع، حيث تستحق الديون أو الأوراق التجارية المسحوبة بالنسبة للدائن أو المرسله بالنسبة للمدين بمجرد الإطلاع أي فورا، أي أنه يتم استبدال العملة في الحال.

2-3-2- سعر الصرف الأجل

وهو السوق الذي تتم فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلا واستحقاق العقود الأجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية وهي المدة شهر وشهرين وثلاث أشهر وستة أشهر وسنة والعمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولاً وسوقها دائما نشطة وعميقة أما العقود التي تزيد عن ذلك أي لمدة سنة في أقل وسوقها خفيفة، وبحسب سعر الصرف الأجل على أساس سعر العاجل أو السائد وهو يعطي كما يلي:

سعر الصرف الأجل = سعر الصرف السائد + تكلفة فترة الانتظار.

4-2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية، إذ أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة أقل لغيرها، وعلى أساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

1-4-2- العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

1-1-4-2- التغير في قيمة الصادرات والواردات

فيما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات مستنتجة قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة وسيحمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف (سامي عفيفي حاتم، 2000، ص 207)

2-1-4-2- ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات

ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج، فانتقال رؤوس الأموال من دولة أو أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال. (علي سعد محمد ، 2011، ص 263)

3-1-4-2- كمية النقود

إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا قد يكون مفيدا للاقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات وبالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري.

4-1-4-2- أسعار الفائدة

وهنا يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج تستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة. (لحلو موسى بوخاري، 2010، ص 126)

5-1-4-2- سعر الخصم

يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف عن طريق تأثيره على سعر الفائدة، إذ أن زيادة سعر الخصم تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي ذلك إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم حيث ينتهي الأمر إلى انخفاض سعر الصرف.

وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الصرف على عكس سعر الفائدة المدين الذي تحصل عليه مقابل الإقراض وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج والصادرات وانخفاض الطلب عليها ومن ثم انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف. (علي سعد محمد ، 2011، ص 264)

6-1-4-2- التضخم

يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فمثلا حينما ترتفع قيمة عملة دولة بنسبة 10% في وقت يكون فيه المستوى العام للأسعار لدى الدول الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في الدولة سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية وأيضا تستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الاستيراد من سلع تلك الدولة وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية. (حمدي عبد العظيم، 1998، ص 52)

7-1-4-2- الدخل

ويمكن التمييز بين التغير في مستويات الدخل المحلية والأجنبية كما يلي:

- التغيرات في مستويات الدخل المحلية

فلو تغيرت الدخل المحلية، ولنفترض أنها ارتفعت فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل عام، ومن هذه السلع والخدمات ما هو مستورد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية (انخفاض سعر صرف العملة المحلية) وهذا بافتراض أن عرض العملة الأجنبية لم يتغير

- التغيرات في مستويات الدخل الأجنبية

8-1-4-2- نشاط البنوك المركزية

وذلك عندما تتدخل في السوق ببيع أو شراء الدعم قيمة العملة أو تخفيضها (لحلو موسى بوخاري، 2010، ص 126).

5-2- أنظمة سعر الصرف

إن النظام النقدي الدولي قد تطور بشكل كبير خلال سنوات التسعينات، فبينما أنشأت دول أوروبية اتخاذ تقدي وحاولت بعض الدول الناشئة تطبيق أنظمة صرف صارمة كالأرجنتين مثلا، فإن الكثير من الدول أجبرت على التخلي عن أنظمتها في أثناء مواجهتها الأزمات (الأزمات المكسيكية، الآسيوية، البرازيلية)، حيث كان هناك تحول (لدى العديد من الدول من نظام الربط وبصفة عامة بالدولار إلى التعويم ولو بصفة مؤقتة إن عملية اختيار نظام الصرف تأخذ أهمية كبيرة لدى الدول لما له من علاقة مع السياسات الاقتصادية المتبعة والتوازنات الكلية لهذه الدول، وكذلك تحدد أنظمة الصرف بشروط إندماج الاقتصاديات على المستوى الدولي، فما المقصود بنظام الصرف؟

"يمكن تعريف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، وبالتالي سلوك سعر الصرف" (amina lahreche revil, 1999, pp. 93-103)

ويمكن أساسا تقسيم نظم الصرف في العالم إلى نظم الاسعار الثابتة ونظم الاسعار المعومة، حيث لهذين القطبين عدة صور مختلفة سيتم التطرق إليها فيما بعد. وتاريخيا يمكن إجمال نظم الصرف التي تأخذ بها الدول في عدة نظم أساسية يرتبط كل نظام منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية.

2-1-5-2 أنظمة الصرف المتعارف عليها

5-2-1-1- نظام ثبات الصرف:

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية (يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب، حيث كان النقد على شكل مسكوكة من الذهب أي قطعة لها شكل معين ووزن وعيار محددان) (سامر بطرس جلد 1، 2008، ص 30) في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من عشرينات القرن الحالي. وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أن يتحقق سعر ثابت للعملة المختلفة بعضها ببعض (زينب حسين عوض الله، 2008، ص 44)

ومع ذلك فإن ثبات سعر الصرف وعدم تغيره لا يتحقق إلا بتوافر شرطين:

- أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة،
- أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، ولا كان هذان الشرطان لا يتحققان عملا فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا في دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عمالة من عملات الدول الأجنبية، أو ما يطلق عليه الكتاب قواعد لعبة الذهب".

2-1-5-2 نظام حرية الصرف

يعرف نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب، وقد عرفت الدول هذا النظام عقب خروج إنجلترا على قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931، وتلاها في ذلك كافة الدول وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية (Amina Lahréche Revil, 1999, p93-103)

"وتعتبر الدولة أنها على قاعدة الأوراق القانونية أو الإلزامية إذا خرجت عن قاعدة الذهب وهذا بإنهائها للعلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين الذهب والعملة الورقية، فلا علاقة هنا بين الإصدار النقدي الورقي والاحتياطات الذهبية للدولة بشكل مباشر وإنما يمكن أن تدرج العملة الذهبية المتوفرة للدولة ضمن موجودات جهازنا المصرفي كأى موجود آخر مئمن الغطاء النقدي للعملة (عجمي، هيل جميل الجنابي، رمزي ياسين، 2009، صفحة 51) فأساس هذا النظام هو أن النقود الورقية أصبحت تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة **التابعة** من القانون، وهناك يحق تمويلها إلى مالا يساويها من ذهب أو معدن آخر. (سامر بطرس جلد 1، 2008، ص 30).

أما عن سعر الصرف فيكون عرضة للتقلبات وفقا لقوى عرض وطلب الصرف الأجنبي، ولم يعد هنالك حدود عليا ودنيا تتحرك أسعارها كما هي الحال بالنسبة لحدي تصدير وإستيراد الذهب في ظل نظام الذهب. كما أن مستوى توازن سعر الصرف هو الذي تعادل عنده الكمية المطلوبة من العملية الوطنية مع الكمية المعروضة هنا" وقد تطرق جويستون كاسيل في نظريته الشهيرة نظرية تعادل القوى الشرائية" إلى تحديد سعر الصرف الثوري في ظل نظام الصرف المتقلب، حيث أظهر أن سعر الصرف التوازني بين عمليتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما

2-1-3- نظام الرقابة على الصرف

ثم توجهت معظم دول العالم إلى الأخذ بنظام الرقابة على الصرف بدلا من سعر الصرف الذي يتم تحديده وفقا لألية السوق في ظل استخدام النقود الورقية. بعد التخلي عن قاعدة الذهب. ويعني هذا النظام إشراف الدولة وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي بيعا وشراء، وإنما تقوم الدولة ذاتها بذلك عن طريق تحديد التعامل بالصرف الأجنبي بالشكل الذي يحقق الأغراض والأهداف التي تتوخاها الدولة من مثل هذا التحديد (فليح حسن خلف، 2004، ص 79)، وفي هذا السياق يملئ الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتا وذلك على الرغم من المغلاة فيه. ومن بين الأسباب للأخذ بنظام الرقابة على الصرف:

- ما ولدته الأزمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن الماضي من آثار أدت إلى عجز موازين مدفوعات الدول والتي لم تنجح الوسائل الأخرى في علاج هذا العجز؛
- توجه العديد من الدول نحو الأخذ بالتخطيط الشامل في إدارة اقتصاداتها قد دعم الأخذ بهذا النظام؛
- نقص الأرصدة الذهبية لدى الدول التي يمكن أن تستخدم كأساس للعملة في ظل قاعدة الذهب قد أدى إلى التخلي عن القاعدة؛
- التقلبات الواسعة في أسعار الصرف الحرة، وما تؤدي إليه من آثار سلبية على الدول.
- ومن دوافع الدول لأتباع هذا النظام مايلي:
- الحفاظ على استقرار سعر تعادل عملة الدولة والحفاظ عليها من أية ضغوط قد تتعرض لها من مصادر خارجية؛
- الحد من الواردات غير الضرورية وبالتالي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات (خاصة في البلدان النامية)؛
- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وخاصة إذا كانت الدولة صاحبة العملة مثقلة بالتزامات تجاه العالم الخارجي؛
- هدف مالي يتمثل في تحقيق إيرادات خزانة الدولة، وهذا بالحصول على فروق أسعار الصرف (الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع)؛
- تضيق خطر أزمة الصرف؛
- ومع هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار كل حدود سياسة الرقابة على الصرف

2-1-4- نظام استقرار أسعار الصرف:

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى اتفاق بريتون وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار الصرف. وفي الواقع، فقد اعتمد هذا النظام على القاعدتين النقديتين المذكورتين سابقا نظام ثبات أسعار الصرف (قاعدة الذهب) ونظام حرية الصرف (قاعدة العملات الورقية). فالنظام الذي أتبع يتلخص جوهره في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار تعادل العملات، خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن مع إمكانية تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت إلى هذا ضرورة علاج الإحتلال في ميزان المدفوعات بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف. وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها، مع وجود الحرية المطلقة

لها في إتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق التطبيق الفعلي لهذا السعر فوق أراضها بشرط أن تكون متفقة مع أحكام الصندوق (زينب حسين عوض الله، 2008، ص 55-58)

وكنتيجة لنظام سعر التبادل، لم يسمح للدولة العضو في الصندوق بأن تترك سعر صرف عملتها عائما، لكن وجدت استثناءات، وقد سمح كذلك صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة كل عملة بحدود 10% من سعر التعادل الأصلي في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان مدفوعات العضو، وهذا بدون أخذ موافقته. لكن يجب على الدولة أن تأخذ موافقة الصندوق إذا كانت نسبة التخفيض المقترح تتجاوز 10%.

2-5-1-5- نظام أسعار الصرف المعمومة:

عقب الانتشار الواسع في إتباع قاعدة الذهب ولعدة سنوات لم يكن ينظر بالتقدير للأسعار المعمومة وفي أوائل القرن السابق كانت تستخدم أساسا كإجراء مؤقت أثناء الفترات التي كانت تتميز بعدم استقرار كبير. وعلى سبيل المثال فقد لجأت إليها ألمانيا في عام 1923 ومرة ثانية في الفترة 1929 - 1933 وحتى بداية السبعينيات من هذا القرن كانت الأسعار المعمومة تستخدم في حالات قليلة جدا باعتبارها سياسة دائمة.

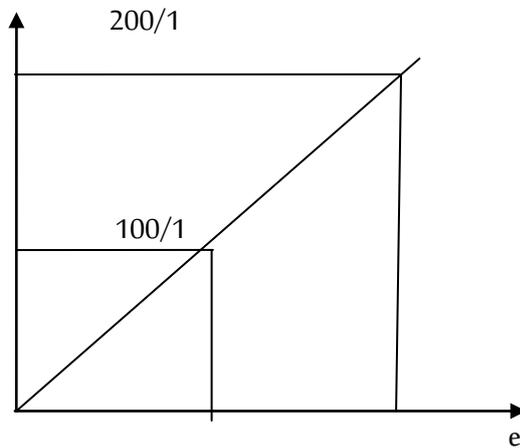
بعد ذلك مرت بالعالم فترة تفتتت فيها الأزمة في أسواق النقد الأجنبي غيرت الوضع بطريقة ملحوظة وتضمنت الأزمة فشل المحاولات البريطانية عام 1966 في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني، وتلا ذلك فشل فرنسي مماثل مع الفرنك في عام 1969. وتضمنت الأزمة أيضا ضعف الدولار الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وأزمة البترول في عام 1973. في هذه الأجواء توالى اضطرابات كبيرة في أسواق النقد الأجنبي وأصبحت تحركات العملات بين الدول بغرض المضاربة ضخمة بدرجة يصعب معها التحكم في سعر الصرف عن طريق التدخل النقدي

ويمكن التعبير عن العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية

كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (01)، يبين العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية

الأسعار النسبية $P/p = D/F$



100

200

المصدر: نشأة الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ياس للطباعة، عمان، ص 24.

فإذا افترضنا أن معدل الصرف أعلى أو أقل من مستوى توازن PPP فإن ذلك يخلق فرصا مربحة للاستفادة من فروق الأسعار، وخط 45° في الشكل أعلاه يعبر عن نظرية PPP حيث يتحدد معدل الصرف الديناري الجزائري كلية بنسبة الأسعار بين كل من فرنسا والجزائر فإذا تضاعف السعر في الجزائر فإن p/p سوف تتضاعف من $100DA/1Euro$ إلى $200DA/1Euro$.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أشكالاً مختلفة لنظرية PPP لتوقع مسار معدلات الصرف سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، ويتفق مؤيدو نظرية تعادل القوة الشرائية على إفتراض عام: "إن أي إنحراف لمعدل الصرف عن مستوى PPP تتكفل قوة السوق بإعادته مرة أخرى إلى مسار PPP في الأجل الطويل.

3- سياسات سعر الصرف ومعالجة الخلل في الميزان التجاري

ترتب عن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل وبذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها. هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

ويأتي هذا المبحث لدراسة دور سياسات سعر الصرف في معالجة الخلل في الميزان التجاري من خلال العناصر

التالية:

- أساسيات حول ميزان المدفوعات وميزان التجاري؛
- تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016

3-1- مفاهيم حول ميزان المدفوعات والميزان التجاري

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية ولهذا نحاول إبراز مفهوم وأهميته التي تعتمد عليها كل دولة في بعض قراراتها.

3-1-1- مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه "بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة" (هوشييار معروف، 2013، ص235)، كما يعتبر ميزان المدفوعات سجل لجمال المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالبا ماتكون لسنة واحدة (Antoire, 1996, p 5)، فحين يعرفه خبراء صندوق النقد الدولي على أنه "بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم، ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة"، فهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه (عبد الرحمان يسري أحمد، 2003، ص203)، وبناء على ما سبق يمكن القول أن " ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية، والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في دولة ما ونظراتهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويمكن التفريق بين المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين (محمد دويدار، 2003، ص39):

- ميزان المدفوعات الدولية: حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية، في حين أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة.

- ميزان المدفوعات المديونية: يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة.

يرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج، حيث تسجل وقفه كل معاملاته والذي يوضح أن كل عملية تتم مع الخارج فيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان

المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها مع الخارج

2-1-3- أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابلية ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف الخ
- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية
- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
- تقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماج في الاقتصاد الخارجي ، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة

3-1-3- مفهوم الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية، والمتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أنه هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري ، غير أنه لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية التنسية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان.

يمثل الميزان التجاري صافي الإيرادات والصادرات للدولة، حيث ان أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين ان أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية (عدنان نايف النعيمي، 2012، ص76)، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه «الميزان التجاري الدولي " في هذا البلد.

يضم الميزان إجمالي الصادرات والواردات من السلع التي تسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي ل (X - M)، مثلا على أن الصناعة قوة جيدة، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السليم والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري (عبد الرحمان يسري أحمد، 2003، ص203)، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأمامي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه ، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توقيف فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

3-1-4-4 توازن واختلال ميزان المدفوعات وطرق تسويته.

تطرقنا فيما سبق إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته، اما في هذا العنصر سنتناول الدراسة توازن واختلال ميزان المدفوعات وطرق تسويته.

3-1-4-1-1 التوازن في ميزان المدفوعات

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة ويقودنا الحديث عن توازن ميزان المدفوعات إلى الفصل بين نوعين من التوازنات هي التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي، التوازن المحاسبي ويقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بندا اصطناعي متعارف عليه بند "السهو والخط" تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي.

أما التوازن الاقتصادي ويقصد به الحالة التي تكافئ في ظلها لإيرادات التي تحصل عليه الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج (السيد محمد أحمد السريبي، 2009، ص 228-230) كما يستوجب توازن اقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات، وهي المعاملات المستقلة، وهي المعاملات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، وهذا ما تحققه من ربح أو من اشباع لمن يقوم بها، ومثال ذلك تصدير السلع واستيرادها، وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، وتبقي استثمارات أجنبية أو القيام بها. أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية والتي لا تتم لذاتها، وأنها تجري بالنظر إلى حالة أوضاع ميزان المدفوعات، والهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع المدين ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية المستقلة وحدها (محمد العربي شاكر، 2006، ص 94)

3-1-4-1-2 اختلال ميزان المدفوعات

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، فإذا تحقق عجزا أو فائضا يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لا بد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة إتخاذ إجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الأساسية في علاج هذا العجز. يتعرض ميزان المدفوعات لعدة اختلالات حيث تميز أنواع مختلفة ، اختلال عرضي ، اختلال موسمي ، اختلال دوري واختلال هيكل.

الاختلال العرضي ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالأفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد. أما الاختلال الموسمي ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.

فالاختلال الدوري يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد الراسمالي، حيث انه في فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الإنعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي

وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية.

الاختلال الهيكلي وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القوي من درجة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث أنه تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترة الأولى للتنمية في حين يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات إلى الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وبهذا فإن هذا الاختلال يكون نتيجة النمو طويل الأجل الذي يخضع له اقتصاد ما

يعود هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب من أهمها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية وهذا لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى تلك القطر، فإذا كان سعر صرف العملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع للقطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها وكذلك توجد أسباب هيكلية وتتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية وهيكل الناتج الوطني وينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد في مبادراتها على التركيز السلبي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية

3-4-1-3 طرق تسوية اختلال ميزان المدفوعات:

لأجل عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة ناتجة عن الاختلال في ميزان المدفوعات، فهناك طرق من أجل تسوية وتصحيح الاختلال من طرف تسوية اختلال ميزان المدفوعات وهذا التصحيح عن طريق آلية السوق حيث ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة منها النظام النقدي الدولي ليعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر وتأخذ هذه الطريقة ثلاثة أشكال:

- أولها التصحيح عن طريق آلية الأسعار: ويختص هذا الشكل بفترة قاعدة الذهب ويتطلب تطبيقها ثلاثة شروط أساسية ثبات أسعار الصرف، الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر ومرونة الأسعار والأجود أي حرية حركتهما، ففي حالة حدوث فائض فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب يرافقه زيادة في عرض النقود الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية، وسيترتب عن ذلك من جهة انخفاض صادرات القطر إلى الخارج، ومن جهة أخرى ارتفاع في إستيرادات القطر من الخارج، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى الميزان، أما في حالة حدوث عجز ستكون العكس، وبهذا فإن البنك المركزي في حالة الفائض يقوم بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة (لارتفاع السيولة المحلية) مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج وبالتالي التخلص من الفائض المتاح لإعادة توازن الميزان، أما في حالة العجز فيقوم برفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل بهذا ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة توازن الميزان (عرفان تقي الدين ، 1999 ، 128.129)

- ثانيها التصحيح عن طريق آلية السوق: هو التصحيح عن طريق سعر الصرف وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية ويتطلب تطبيقها شرطان اتخاذ سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات التقنية، ففي حالة العجز في الميزان يكون القطر بحاجة إلى عملات أجنبية وبهذا تقوم بعرض العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، فزيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في هذه الأسواق، وبهذا سوف يزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراتها مع انخفاض إستيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، وفي حالة الفائض يحدث العكس،

- ثالثها التصحيح عن طريقة آلية السوق في التصحيح عن طريق الدخول وهي الآلية الذاتية المصاحبة للتحليل الكيندي والتركيز على التغيرات الكلية في التحليل الاقتصادي، وأهم شروطها ثبات أسعار الصرف، جمود الأسعار أي

ثباتها والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وهو تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، ففي حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات حيث تكون الصادرات أكبر من الواردات وهذا يترتب عنه زيادة الإنفاق المحلي وزيادة الدخل فترتفع الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن والعكس في حالة حدوث عجز. فتقوم السلطات المالية باستخدام السياسة النقدية لمعالجة هذا الخلل، ومن أهم أدوات هذه السياسة هي سعر الفائدة، حيث يتم خفض عرض النقد في التداول والذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي وهذا لانخفاض الإنفاق الاستثماري. وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال وهذا ما يؤدي إلى توازن الميزان

بالإضافة إلى الأشكال الثلاثة السابقة اعتمدت طريقة لغرض تفادي عيوب الأشكال السابقة، والتي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة خاصة من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة التي تؤثر على الموقف التجاري للبلد، حيث تزداد الصادرات وبالتالي سيؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم سيتأثر ميزان المدفوعات، حيث أن الإضافة التي قدمتها هذه الطريقة هو أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد تؤدي إلى الهدف المتوخى منها وهذا راجع لسبب أن نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية يتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد واستيراداته، أما السبب الآخر هو أن آثار عملية التخفيض على العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد وخاصة مدى القدرة الاستيعابية له (الامتصاص) أي على درجة التوظيف السائدة. حيث أن لكل هذه الأوضاع أثارها المختلفة على حالة ميزان المدفوعات.

أما الطريقة الثانية لتسوية اختلال ميزان المدفوعات هي طريقة تدخل السلطات العامة، في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني التي تتمثل في بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز، كذلك بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي واستخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية وتشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن، وأخر إجراء هو استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح هذا الخلل. أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني هي اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة، بيع جزء من الاحتياطي الذهبي إلى الخارج وبيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

4- تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

قامت الجزائر بمحاولة تصحيح الاختلال الهيكلي الذي عصفت بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الخارجية، وإعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية، فكان موضوع سعر صرف الدينار الجزائري وزن قوي في ذلك، بهدف تحقيق نتائج إيجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها تحسين وضعية ميزان المدفوعات لذلك سيتم من خلال هذا المبحث القيام بما يلي :

- دراسة أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري؛
- دراسة أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان رأس المال؛
- دراسة أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان الكلي.

1-1- أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

سيتم تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، باعتباره أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة الانعكاسات التي طرأت في نظام الصرف على بنود الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وذلك من خلال تحليل وضعية البنود المكونة له (الصادرات، الواردات، والرصيد الكلي للميزان التجاري) خلال الفترة 2000-2016.

من خلال الجدول الإحصائي والبياني نوضح تطور عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة مقدمة ضمن التقرير الاقتصادي و النقدي في الجزائر من طرف بنك الجزائر سنة 2015، والذي ابرز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية في النقاط التالية:

- الصادرات: الملاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية خلال الفترة الممتدة من (2000-2008)، حيث بلغت عام 2002 مقدار 18 مليار دولار، لتواصل ارتفاعا وتسجل 46.38 مليار دولار سنة 2005 ، لتصل عام 2008 قيمة 78.59 مليار دولار. وفي سنة 2009 عرفت انخفاضا كبيرا حيث قدرت ب 45.18 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي وصلت إلى 62.2 دولار للبرميل وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري ، لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 72.88 مليار دولار سنة 2011 نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع حيث وصل سعر البرميل 112.9 دولار، فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائرية، فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة تحقق انخفاضا لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 4%، لتعود الصادرات بعدها للانخفاض التدريجي والمستمر إلى غاية سنة 2016 وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات وخاصة سنتي 2015 و 2016 سجل انخفاض كبير في حصيلة الصادرات الجزائرية، وصل إلى 34.56 مليار دولار سنة 2015 و 28.883 مليار دولار سنة 2016 بسبب تراجع أسعار البترول من 53.1 دولار سنة 2015 إلى 49 دولار والسبب بالدرجة الأولى راجع لمنافسة الغاز الصخري الأمريكي للنفط الجزائري، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 5% من الحصيلة الإجمالية للصادرات

- الواردات، في الفترة 2000-2014 عرفت قيمة الواردات الإجمالية تطورا ملموسا، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 ب 59.670 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط و مع بداية سنة 2000 قدر سعر البرميل ب 28.50 دولار مع التزايد المستمر في أسعار البترول ليصل إلى أقصى قيمة له تقدر ب 112.3 دولار للبرميل سنة 2011 ، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول الرئيسية التي تستورد منها الجزائر مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عقب تحولها للدولار. وكذا الحاجة لزيادة الاستيراد من المواد الأولية والسلع الرأسمالية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي التي تنفذها الحكومة لتعود للانخفاض من جديد سنتي 2015 و 2016 حيث قدرت سنة 2015 ب 52.649 مليار دولار وسنة 2016 ب 46.727 مليار دولار ويعود السبب في ذلك لانخفاض سعر البترول الخام وانخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل ب 53.1 دولار سنة 2015 و 49 دولار سنة 2016 والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي، وكذا نتيجة للقيود الأخيرة التي بدأ يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد وحظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية إتبعا لسياسة التقشف، ونتيجة للفساد في بعض القنوات المالية للدولة و الاعتمادات الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات والأشخاص لتهريب العملة الصعبة للخارج والمضاربة في السوق السوداء دون دخول أي بضائع و سلع إلى السوق المحلي، قل عرض الواردات السلعية التي تشكل نسبة كبيرة من الطلب المحلي، أما علاقة سعر الصرف والواردات فالملاحظ من خلال البيانات أن هناك علاقة طردية بين الواردات وانخفاض قيمة سعر صرف الدينار

- الميزان التجاري: يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من البيان السابق حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

- سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طوال فترة (2000-2014) حيث حقق 21.65 مليار دولار لسنة 2006 ، مع انخفاض قليل للفائض سنة في سنة 2002 نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية **مثل وقود الكفانات والديزل**، ليصل هذا الفائض لأعلى قيمة له سنة 2008 و قدرت ب 40.596 و يرجع هذا الفائض أساسا للارتفاع

الذي عرفته الصادرات والذي وصل إلى 78.56 مليار دولار سنة 2008 عاكسة ارتفاع الطلب على الواردات سلع التجهيز في إطار الإنعاش الاقتصادي، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وزيادة حصة إنتاج الجزائر في منظمة الأوبك.

- في سنة 2009 أنخفض هذا الفائض بالنسبة للسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاد للارتفاع في الفترة 2010-2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من (2012-2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.32 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية-

- في سني 2015 و 2016 عرف الميزان التجاري رصييدا عاليا حيث سجل عجزا بقيمة 18.083 مليار دولار سنة 2015 ليستمر العجز إلى سنة 2016 حيث سجل رصييدا عاليا أيضا يقدر ب 17.844 مليار دولار، حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام ب 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 متنقلا بذلك إلى 49 مليار دولار للبرميل سنة 2016 في السوق الدولية، وثورة الغاز والنفط في الولايات المتحدة خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف **الحلو** المماثل في التوعية للنفط الصخري، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

يتضح كذلك من خلال البيان بنك الجزائر لنفس الفترة بأن انخفاض قيمة الدينار الجزائري جاءت بالنتائج التالية على الواردات و الصادرات:

- عدم استجابة الصادرات بسبب عدم مرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة فرغم إتباع الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة حسب نظرية المراتب لكن نلاحظ أن صادرات الجزائر النفطية وغير النفطية تتراجع **شوانيا**، إذن فسياسة سعر صرف الدينار ليس لها أي تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الريعي الذي يستجيب فقط للسوق البترولية، وأيضا نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر غير البترولية (بسبب أزمة الإنتاج فيه شبه منعدمة)

- إن عملية التدهور التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق مبتغاها حيث أن قيمة الواردات لم تتراجع أي أن الطلب على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات - التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني أن نسب عالية من إيرادات تأتي بالدولار الأمريكي في حين نبيع باليورو او باعتبار أن معظم وارداتنا من دول الإتحاد الأوروبيون، وبفعل أزمة اليورو تراجعت عائدات النفط بفعل انخفاض الاستهلاك الأوروبي للمحروقات جراء تعطل الجهاز الإنتاجي، وبفعل سياسة التقشف التي تعتمدها الدول الأوروبية، كما لجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية تلك الخسائر، مما رفع فاتورة استيراد الجزائر وهذا ما تلاحظه خلال الفترة 2010-2016، وبالتالي ستأثر البرامج التنموية للجزائر وسياسة تخفيض الدينار ستزيد الطين بلة.

- رغم سعي الحكومة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه للأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول، فضلا عن إتباع الحكومة لسياسة مالية تقشفية وحذرة وفي الأخير نستنتج أن أثر التخفيض معدوم على الصادرات الجزائرية ما دامت المحروقات تشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة (التخفيض) التي لم تعط ثمارها

2-4- احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

يمكن القول أن احتياطي الصرف الأجنبي ما هو إلا مجموع التراكومات السنوية لأرصدة ميزان المدفوعات، وتعتبر فوائد الحساب الجاري المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياط وبالأخص فائض الميزان التجاري، وذلك من خلال صادرات قطاع المحروقات.

1-2-4-1 مكونات احتياطي الصرف في الجزائر:

يتكون احتياطي الجزائر من : (هدى بوحايك، 2010، ص7)

- الذهب : انخفضت قيمة الذهب من احتياطي الجزائر منذ مدة طويلة قابله سيطرة الدولار الأمريكي والعملات الأخرى ، حيث بلغت احتياطيات الذهب في الجزائر سنة 2006 قيمة 1133825135.72 مليار دينار مقابل احتياطيات من العملات الأجنبية التي قدرت بقيمة 378920227466.21 مليار دينار لنفس السنة، ويرجع الانخفاض في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة إلقاء دور الذهب في مركز النظام النقدي وسيطرة مكانة الدولار الأمريكي،

- العملات الأجنبية : منذ بداية تكوين الاحتياطيات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياط ، حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار سنة 2000 نسبة 48% ونسبة 45% سنة 2001 وما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساس احتياطي هي مرونة تمويل العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية لأن تمويله يكون أكثر سهولة من تمويل العجز لدى الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السائدة، ومنذ بداية 2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار إذ سجلت الجزائر نسبة احتياطياتها من الدولار 42% والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة بنسبة 6.2% عن سنة 2001 ، وبلغ احتياطي الجزائر من الأورو 30% من إجمالي الاحتياطيات وتمثلت باقي العملات الأخرى نسبة 28% وقدرت نسبة الين الياباني منها 12% ، ويتم تحديد الأصول الاحتياطية في الجزائر بالطلب حيث يعمل بنك الجزائر على تحديد حجم الاحتياطيات التي يمكن تكوينها وبعدها يقرر العملات التي يشكل منها هذه الاحتياطيات.

2-2-4-2 علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار:

من خلال الجدول وبيانات النشرات الثلاثية لبنك الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غابة سنة 2015 يمكن ملاحظة أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار البترول الخام وحجم الإحتياطيات، وتغيرات سعر صرف الدينار ويمكن إبراز هذه العلاقة من خلال الملاحظات التالية:

- انتقلت احتياطيات الصرف من 24.85 مليار دولار سنة 2000 إلى 99.97 مليار دولار سنة 2008 ، ليتوالى تشكل الاحتياطيات لتصل إلى أعلى معدل لها ب 194.01 مليار دولار في سنة 2013 ، نتيجة انتعاش السوق البترولية بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية.

- أصبحت احتياطيات صرف الجزائر منذ بداية 2000 المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، حيث تعتبر المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الجزائر، وبالتالي الارتفاع في احتياطي الصرف سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي بدوره يرفع من معدلات التضخم وهذا ما يؤثر على قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض وهذا ما تلاحظه طوال فترة الدراسة.

- من الملاحظ أنه كلما أنخفض الدولار، انخفضت القيمة الحقيقية لاحتياطيات الصرف، وهذا ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للصادرات النفطية وزيادة قيمة الواردات، ومع اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية للجزائر (المدفوعات الأورو والمقبوضات بالدولار) يحدث تآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطيات الصرف الجزائرية ، وهذا ما سيزيد من تدهور قيمة الدينار

- في سنة 2014 و 2015 حدث انخفاض في حجم الاحتياطي حيث انتقل من 194.01 مليار دولار سنة 2013 إلى 187.93 سنة 2014 ليصل إلى 13, 144 سنة 2015 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من 109.55 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100.71 دولار للبرميل في 2014 ثم ليصل إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 ، بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم،

وتأثيرها على قرار منظمة الأوبك الذي يمثل إنتاجها حوالي ثلثي إمدادات العالم من هذه المادة (مليون برميل يوميا) مما حدا بالإبقاء على نفس سقف الإنتاج

- إن توظيف أغلب احتياطات الجزائر في سندات الخزنة الأمريكية بمعدلات مرد ودية ضعيفة جدا لا ترق لحجم المبالغ الموظفة في ظل تدني ناهيك عن مخاطر الصرف، هذا ما سيزيد من تآكل القيمة الحقيقية لاحتياطات البلد

3-4- أثر سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019

إن الهدف الأساسي من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الصرف، هو تحسين وضعيتنا عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام ورصيد الميزان التجاري بشكل خاص، وهذا ما يدفعنا إلى تتبع التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات بغية التعرف إلى مدى تأثير هذا الأخير بتلك الإصلاحات

- تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)

يمكن تحليل رصيد ميزان المدفوعات من خلال مخرجات النشريات الثلاثية لبنك الجزائر خلال فترة الدراسة و التي توضح التطورات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019 والذي يبين دور كل من الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019) للفترة المعنية بالدراسة يتضح مايلي:

- تحسن في ميزان المدفوعات في السنوات الأولى من فترة الدراسة ذلك أن قانون النقد والقرض أفريل 1994 فتح السوق الجزائرية للمتعاملين الجزائريين والأجانب ولعمليات التصدير والاستيراد لأن التصدير أصبح اختيار إستراتيجي للمؤسسات الجزائرية وذلك حتى تبقى على مفهوم الاستمرارية لأن السوق المحلي هو سوق ضيق ، كما أدي قانون النقد والقرض إلى التنمية السريعة في عدة مجالات منها المواد الغذائية وقطع الغيار وغيرها كل هذا أدى إلى تحسن في ميزان المدفوعات (مايا فتنقي، 2017، ص233) حيث سجل فائضا مقدرا ب 7.57 مليار دولار في سنة 2000 رغم استمرار العجز المسجل في ميزان العمليات الرأسمالية ، وقد تجاوز الفائض قيمة 16.94 مليار دولار سنة 2005 ، رغم بعض التراجعات كسنة 2002 التي سجلت ناتج عن ارتفاع أسعار النفط ، وإلى الفوائض التي سجلها الميزان التجاري في هاته السنوات ، إن تراكم هذه الفوائض المالية للأسباب الوارد ذكرها ، أدى إلى تحسين مؤشرات التوازن الخارجي كانخفاض معدل خدمة الدين وارتفاع نسبة التغطية للواردات ويعود الفضل إلى ارتفاع أسعار النفط. ليحقق ميزان المدفوعات بعد فائضا مستمرا إلى غاية سنة 2008، مع انخفاض كبير في هذا الفائض سنة 2009 مقدر ب 3.86 مليار دولار، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ليعاود الفائض ويسجل ارتفاعا سنة 2012 ليصل إلى 12 مليار دولار، والفضل يرجع في التحقيق المستمر للفائض إلى انتعاش وضعيتنا أسعار النفط واستقرار الوضع الاقتصادي والأمني ، وفي سنة 2013 سجل إنخفاض بلغ 0.134 مليار دولار، أما سنتي 2014 و 2015 فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري رصيدا سالبا ويرجع السبب في ذلك إلى العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق الدولية ، خاصة أسعار النفط الجزائرية، حيث أنخفض سعر البرميل لسنة 2015 ب 53.1 دولار سنة مقارنة بالسنوات الماضية ، والسبب الغير مباشر هو ثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة.

- إن درجة الارتباط بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات جد معتبرة إذ يظهر تطورهما مثلا متلازما في جل فترة الدراسة، أقوى من العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وذات الرصيد، حيث نجد أنه وبمجرد انخفاض أسعار البترول فإن الاقتصاد الجزائري يشهد عجزا في ميزان المدفوعات.

5- تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري ، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات ، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة

التجارة الخارجية ، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

1-5- تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين ، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توجي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة ، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبا أو إيجابيا ، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج ، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف ، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل (سعدون حسين فرحان، 2009، ص7).

يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي ، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية

هذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها ، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها. ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخلها وذلك للأسباب التالية: (محمد ذياب، 2010، ص183)

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية .
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.
- و تجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها :
- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي: في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلا من 900.000 دج ، في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية من تدهور سعرها 500.000 دج ستنخفض 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أور إلى 100 دج مقابل 1 أورو.

هذا في حالة رفع سعر الصرف ، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة ، و بالتالي زيادة المعروض المحلي من

السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية ، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية و الذي يترتب عنه زيادة من المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

2-5- تأثير سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا ، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص ، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزايد حجمها من هذه السلع ، فتخفض قيمة العملة ويخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع ، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي ، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيما بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية ، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت إمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة ، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة ، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية لواردات الدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لواردها.

و ما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

6- خاتمة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل ، التي يتم تحديده عن طريق آلية ما بتدخل السلطات النقدية ، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشرات على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الأثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج ومؤشرا لأسعار الاستهلاك ، فضلا عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في سعر العملة أو الانخفاض في سعرها، ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري ومؤشرات اقتصادية أخرى.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح وذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض **تغيير إداري** لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها.

نتائج الدراسة:

- من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة مايلي :
- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مساندة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية ، كلة قصد رفع مستوى أداء مستوى الاقتصاد من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات .
 - إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي- يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول .
 - يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف .
 - سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، كما أثبتت نتائج الدراسة، أن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات كما هو الحال الآن.
 - توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري؛ وهذه النتيجة تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية،

توصيات الدراسة:

- على ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن أن نوصي بمايلي:
- تطبيق خطة تسيير ممنهجة لاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة بالخارج؛
 - تنوع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات؛
 - تنسيق سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية الأخرى؛
 - تنوع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات، بوضع استراتيجية لتنوع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام الى تصدير منتجات صناعية؛
 - اقتراح قانون مالية تكميلي يوصي بالتنشيف في الإنفاق الحكومي مع الضغط على الواردات مع المحافظة على مداخل العائلات ووضع الجباية دون الاستخدام الواسع لاحتياطات الصرف وصندوق ضبط الإيرادات.

7-قائمة المراجع

باللغة العربية

- الحلفاوي، وليد سالم. (2011). التعليم الإلكتروني تطبيقات مستحدثة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- السيد محمد أحمد السريبي. (2009). إقتصاديات التجارة الخارجية. مصر: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
- زينب حسين عوض الله. (2008). العلاقات الاقتصادية الدولية .مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- سامي عفيفي حاتم. (2000). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- سعدون حسين فرحان. (2009). أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة-جراحة مقارنة في الدول النامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة. مجلة تنمية الرافدين (31)،
- شمعون شمعون. (1994). البورصة -بورصة الجزائر. الجزائر: ديوان الأطلس للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان يسري أحمد. (2003). الإقتصاديات الدولية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عجي، هيل جميل الجنابي، رمزي ياسين. (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية .عمان: دار وائل.

- عدنان نايف النعيمي. (2012). إدارة العملات الأجنبية. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
 - عرفان تقي الدين . (1999). التمويل الدولي. عمان: مجدلاوي للنشر.
 - علي سعد محمد . (2011). الإدارة المالية الدولية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعية.
 - فليح حسن خلف. (2004). التمويل الدولي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
 - قدي عبد المجيد. (2004). مدخل إلى السياسات النقدية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
 - لعلو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية . بيروت: مكتبة حيين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
 - مايا فتنتي. (2017). العولمة المالية وأثرها على نظام الصرف. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
 - محمد العربي شاكرو. (2006). محاضرات في الاقتصاد الكلي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
 - محمد دويدار. (2003). محاضرات في الاقتصاد الدولي. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
 - محمد ذياب. (2010). التجارة في عصر العولمة. دار المنهل اللبناني: لبنان.
 - مراد، عبد الفتاح. (2005). المدرسة الذكية. القاهرة. مصر.
 - هايل عجمي، جميل الجناني، رمزي ياسين. (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية. عمان: دار وائل.
 - هوشيار معروف. (2013). تحليل الاقتصاد الدولي. الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
- بالغة الأجنبية
- amina lahreche revil. (1999). *les regimes de change*. paris: edition la decouverte. collection reperes.
 - Amina Lahréche Revil. (1999). *les régimes de change*. paris: édition la découverte.
 - Antoire, P. (1996). *Balance des paiement et politique Economique*. France: Nathan.